الصين بعيون عربية

阿拉伯人看中国

بعيون عربية الصين

نشرة أسبوعية تهتم بأخبار الصين وموقعها في العالم وعلاقاتها مع العرب

العدد الثامن والتسعون

الجمعة ٦-٧-٢٠١٨

إنها الحرب!

عدد مميز غني بالمواضيع الخاصة حول

الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

في استراتيجية الحرب الأميركية

بقلم: مروان سوداح

محمود ريا

إنها الحرب!

اندلعت الحرب التجارية، وما كان يخشى منه العالم حصل فعلاً، ولم يبقَ إلا انتظار نتائج هذه الحرب المدمرة لمعرفة ما ستتركه من آثار على الدول المستهدَفة، وعلى رأسها الصين، والدولة المستهدِفة، أي ولايات ترامب غير المتحدة.

لقد أصدرت وزارة التجارة الصينية تصريحاً رسمياً، صباح يوم الجمعة ٦-٧-٢٠١٨، تؤكد فيه اندلاع هذه الحرب، بعد أن بدأ تطبيق الرسوم الجمركية الإضافية التي فرضتها الولايات المتحدة على العديد من البضائع الصينية، الأمر الذي يمثّل انتهاكاً لكل الاتفاقيات الدولية والثنائية، وتحطيماً لكل مفاهيم التجارة الحرة، التي كانت الولايات المتحدة أول دعاتها في السابق.

اليوم، نحن نشهد فصولاً مثيرة من أزمة دولية أطلقها انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة، حيث لم يترك مكاناً في العالم إلا وأثار فيه أزمة، ولم يترك مجالاً إلا ووضع فيه قنبلة موقوتة سيؤدي انفجارها إلى الإطاحة بالكثير من مصاديق السلم والأمن الدوليين.

وها هي الصين تنضم رسمياً إلى قائمة الدول المستهدفة بالإجراءات الهوجاء الأميركية، بما يعني أن كل أشكال المواجهة باتت متوقعة.

لقد أعلنت الصين وعلى لسان كبار المسؤولين فيها أنها لا ترغب في خوض حرب تجارية مع الولايات المتحدة، لأن هذه الحرب تناقض كل المبادئ التي تعمل الصين من خلالها، وعلى رأسها مبادئ المساواة والعدل والكسب المشترك. ولكن الصين أعلنت أيضاً وبوضوح أنها لن تستلم في حال شُنّت عليها هذه الحرب، وها هو السفير الصيني في لبنان وانغ كيجيان يعلن بالفم الملآن في مقابلة مع "الصين بعيون عربية" أن الصين "لن تركع أمام الضغوط الباطلة".

إنها الحرب إذاً، حيث أن "الولايات المتحدة أشعلت أكبر حرب تجارية فى التاريخ الاقتصادي" كما قال بيان وزارة التجارة الصينية، وفي هذه الحرب "فإن الولايات المتحدة تطلق النار على العالم أجمع وعلى نفسها أيضا" كما تابع البيان، ولذلك فإن الأضرار ستكون هائلة، فمَن مِن القوى العالمية سيكون أقدر على الصمود وعلى تحمل الأضرار والأخطار؟

ما هو مؤكد أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الوقوف في وجه المسار الصحيح للتاريخ، وأنها تضع نفسها أمام تيار هائل لن تصمد أمامه، في حين كان بإمكانها أن تسير معه نحو تحقيق مصالحها ومصالح الدول الأخرى في آن معاً.

الولايات المتحدة تلعب "اللعبة الصفرية" بأشد وجوهها عدوانية، وفي ظنها أنها ستربح هي وسيخسر الآخرون، كل الآخرين. ولكن يبدو أن الأوان قد فات لتحقيق هذه المعادلة.

مشروع
الصين بعيون عربية

هو مشروع متكامل، يهدف إلى جعل الصين أقرب، وهي التي باتت تفرض نفسها في كل مكان في العالم، والتي تحولت إلى فرصة وتحدّ في الآن عينه، وهو لبنة أولى في بناء المعرفة العربية حول الصين.

يقوم المشروع بشكل أساسي على موقع الصين بعيون عربية
www.chinainarabic.org
على شبكة الإنترنت، وهو موقع متكامل يتضمن الخبر والمعلومة والرأي والتحليل والتحقيق والدراسة ويتناول قضايا الصين الداخلية وعلاقاتها مع الدول العربية والعالم ككل، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والمنوعات والرياضة.

الموقع هو جزء من طموح عربي لإقامة علاقة صداقة مع الصين، وهو موقع شقيق للاتحاد الدولي للصحفيين والاعلاميين والكتاب العربي أصدقاء الصين، هذا الاتحاد الذي يرئسه الأستاذ مروان سوداح والذي يتولى رئيس تحرير الموقع مهمة أمين السر وعضو المجلس القيادي التنفيذي فيه.

مدير الموقع: محمود ريا
رئيس التحرير: علي ريا
لتعليقاتكم واستفساراتكم وملاحظاتكم ومقالاتكم، يمكنكم مراسلتنا على العناوين البريدية التالية:
بريد موقع الصين بعيون عربية الرسمي:
info@chinainarabic.org
مجموعة الصين بعيون عربية على الفايسبوك
China In Arab Eyes الصين بعيون عربية
بريد مدير المشروع:
ramamoud@gmail.com
رقم الهاتف:
٠٠٩٦١٣٩٣٤٣١٣

أجرى موقع الصين بعيون عربية، والنشرة الإلكترونية الصادرة عنه مقابلة موسعة مع سعادة سفير جمهورية الصين الشعبية في لبنان وانغ كيجيان حول العديد من القضايا المطروحة على الساحة، ولا سيما المسائل المتعلقة بالتطورات السياسية الحيوية التي يشهدها الداخل الصيني حالياً، والحرب التجارية التي يُخشى قيامها بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، والعلاقات العربية الصينية. ننشر اليوم جزءاً من المقابلة، وهو يتعلق بالنزاع التجاري القائم بين الصين والولايات المتحدة، ومحاولات واشنطن احتواء الصين، على أن يتم نشر المقابلة كاملة خلال الأيام المقبلة.

ـ موقع الصين بعيون عربية: يشهد العالم اليوم نزاعاً واقعياً بين بقاء هيمنة قوة عظمى وحيدة هي الولايات المتحدة الأميركية وقيام عالم متعدد الأقطاب تشكل الصين إحدى أركانه. إلى أين يمكن أن يصل هذا النزاع، ولماذا نقرأ في وسائل الإعلام الصينية عن محاولات أميركية لـ "احتواء" الصين، وهل الولايات المتحدة تحاول فعلاً منع صعود الصين كي لا يقوم نظام عالمي جديد؟

ـ السفير وانغ كيجيان: أود أن أؤكد أن التوجه نحو تعددية الأقطاب هو توجه عام، لا أحد يستطيع أن يغيّره، فلقد انتهينا من الحرب الباردة، وجعل النمو المحقق للدول الناشئة والتغيّر الكبير في المعادلات الدولية في الوقت الحاضر الأحادية القطبية مستحيلة. فالتوجه العام الآن هو نحو تعددية الأقطاب، وهذا لا شك فيه.
طبعاً نجد الآن أفعالاً وسياسات تعمل عكس ذلك، وهي تدعو إلى الانعزالية وإلى التركيز على المصالح الخاصة ببلد محدد فقط، دون مراعاة مصالح الأطراف الأخرى. وهذا البلد يقوم بأعمال ضد كل الأطراف الأخرى، بما فيها حلفاء هذا البلد، لأن هذه السياسات وهذه التصرفات معاكسة للاتجاه الصحيح.
أما بالنسبة للنزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، فنجد أن أعمال فرض الحروب التجارية أو التعرفة الجمركية الظالمة على الصين هي إجراءات غير عادلة، لأن كل المزاعم بأن الصين لم تلتزم بقواعد منظمة التجارة العالمية هي مزاعم باطلة، فآليات منظمة التجارة العالمية أكدت في تقييماتها السنوية، بعد انضمام الصين للمنظمة، بأن الصين التزمت بتعهداتها التي قدمتها عند الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، ولم تخرق أيّاً من هذه التعهدات.
ولا بد من الإشارة إلى أن المشاكل التجارية القائمة بين الصين والولايات المتحدة ناتجة عن اختلاف الهيكل الاقتصادي لكلا البلدين، وعن تدني مستوى الإدّخار في الولايات المتحدة، وعن هيمنة الدولار الأميركي على النظام المالي العالمي.
الأسلوب الصحيح لحل أي نزاع تجاري هو اللجوء إلى آلية فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية لأننا كلنا أعضاء في هذه المنظمة، ويتم تسوية هذا النزاع عن طريق الحوار والمفاوضات، هذا هو الطريق الصحيح. أما فرض التعرفة الجمركية الإضافية من طرف واحد، أو الاستناد إلى عذر "الأمن القومي" الباطل، فهذا ليس الطريق الصحيح، بل يخرّب قواعد منظمة التجارة العالمية، ويؤدي إلى الفوضى ويخرّب الدنيا، وليس مع الصين فقط، وإنما مع الدول الأخرى.
نحن عازمون على الدفاع عن مصالحنا المشروعة ونطالب بإجراء مفاوضات من داخل آلية منظمة التجارة العالمية، ونحن مستعدون للمزيد من المفاوضات الثنائية مع الولايات المتحدة لحل المنازعات وتسوية المشاكل، ولكننا لا نقبل بفرض إرادة أخرى علينا بالقوة وعلى رغم أنفنا، ولا نقبل بالتصرفات المتقلّبة والأساليب التي لا تتوافق مع وضع دولة كبرى مسؤولة وعدم الالتزام بالتعهدات والوعود، فهذه ليست الأساليب المتوقعة من أكبر دولة في العالم.
أؤكد أننا عازمون على الدفاع عن مصالحنا مهما كانت التكاليف، ولن نركع أمام هذه الضغوط الباطلة.
أما بالنسبة لمساعي الولايات المتحدة لـ "احتواء" الصين، فقد كان هناك تحليلات كثيرة حول نوايا الولايات المتحدة من فرض رسوم جمركية إضافية على المنتجات الصينية، فإذا اطّلعنا على قائمة السلع الصينية التي فرضت عليها التعرفة الجمركية الإضافية تجد أنها كلها من قطاعات التكنولوجيا المتقدمة مثل صناعة الطيران والفضاء والذكاء الاصطناعي وصناعة الأدوية البيولوجية، وكل هذه القطاعات موجودة في برنامج التصنيع الصيني ٢٠٢٥، وهذا برنامج وضعته الصين لتحقيق طفرة في مجال التكنولوجيا العالية لغاية ٢٠٢٥، وهذه الطفرة ضرورية للصين. والمسؤولون والمتخصصون الأميركيون يتحدثون بشكل علني عن أن هذا البرنامج الصيني يهدد الأمن القومي الأميركي ولذلك يجب فرض التعرفة الجمركية الإضافية.
فجوهر المشكلة ليس الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأميركية، بل شيء آخر!
والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة تفرض حظراً شديداً جداً لمنتجات التكنولوجيا العالية سواء أكانت أميركية الصنع أو أميركية المنشأ، وهذا الحظر مفروض في الولايات المتحدة وعلى حلفاء الولايات المتحدة أيضاً.

أجرى الحوار: محمود ريا ـ علي ريا

في إستراتيجية الحرب الأمريكيّة!

موقع الصين بعيون عربية
الأكاديمي مروان سوُداح

رئيس الاتحاد الدولي للصحافيين والأعلاميين والكتّاب العَرب أصدقاء (وحُلفاء) الصين.
***المقالة خاصة بالنشرة النصف شهرية للصين بعيون عربية.**

إن توسّع وتعمّق حمأة المواجهة ألتي يَفتعلها الرئيس دونالد ترامب مع الصين، سوياً مَع مَن يقبعون وراءه أو يتدثرون بأرديته، تؤدي إلى عواقب وخيمة، أولها إدخال العَالم عنوةً إلى حَيّز صِرّاع عنيف وإستراتيجي أمريكي وطويل الأمد مع الآخر الناهض دولياً، والمُتحرّر مِن قيود الغرب السياسي برمّته. إذ يرى ترامب والمَجمع الصناعي – العسكري وأمريكا العَميقة، أن بيجين سوف تَحل مَحل واشنطن كعاصمة للعالم لعقود طويلة طويلة مُقبلة، بكل ما تعنيه هذه الكلمة مِن معانٍ وأبعادٍ في مختلف الإتجاهات، وفي الوقائع والأبحاث الجيوبوليتيكية والإستراتيجيات العالمية ومن بينها الأمريكية.

وفي هذا السياق، أرى أن دولة المؤسسات في واشنطن استشرفت تطوّرات الأحداث العالمية، والتي هي تطورات متسارعة جداً بمُحرّكين صيني وآخر روسي، وكان والحالة هذه أن دقت تلك المؤسسات ناقوس الخطر، فباشرت بعملية صُنع رئيس أمريكي لا يأبه لا للقوانين الدولية ولا لسيادة الدول، ولا لاستقلالها أو الصداقة حتى معها، فكان أن تم على عجل تصنيع رئيس بهذه المواصفات، ومساندته ليفوز، ليتمكن بالتالي مَن هم خَلفَهُ من العمل بدفقٍ كبير في إطار مُخطّطٍ متكامل ومكتمل، تم رسمه والانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة عليه قبل فترة قصيرة، وتنقيحه وتعديله ليوفق مزاج وحركيّة الساكن الجديد للبيت الأبيض، والذي لم يكن لغير الرئيس الحالي إمكانيات وآليات فعلية وشخصية لتنفيذه بالعصا الغليظة والجزرة الهَرمة حتى في آن واحد!

وتدليلاً جديداً على ما ذهبت إليه، فقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، في سنغافورة بداية حزيران/ يونيو العام الحالي٢٠١٨، ما يُسمّى بـِ"الإستراتيجية الكاملة الولايات المتحدة الجديدة، في منطقة المحيط الهندي والهادئ"، حيث وردت الصين بمثابة "العدو الأوحد للولايات المتحدة الأمريكية" في منطقة الصين الجيوإستراتيجية بالذات!، حيث إتّهمها الوزير الأمريكي جهلاً وتجنّياً بممارسة "سياسة الترهيب والعَسكرة"، وزاد على ذلك بكل صلافة أن "واشنطن تنتقل إلى "سياسة ردع الصين في المنطقة"، وستساعد الحُلفاء على "بناء أساطيلهم"، حتى يتمكنوا من "مواجهة الصين" "بشكل أفضل".. إنها الحرب العسكرية إذن!

ويَتبيّن من مختلف المَصادر الأمريكية بالذات، والتي نقلتها وساط إعلامية روسية منها فضائية "روسيا اليوم" وغيرها، أن التوسّع الأمريكي عَسكرياً وإستراتيجياً يَستند إلى أربعة "مبادئ" "في منطقتي المحيطين الهندي والهادئ"، وهي:

" /1مساعدة" حُلفاء أمريكا في بناء قواتهم البحرية، حتى يتمكنوا من "الدفاع عن حدودهم البحرية"!؛

/2سيزيد الأسطول الأمريكي من "التنسيق العملاني" مع أساطيل الحُلفاء، كما ستزداد مبيعات الأسلحة!!!؛

" /3ستساعد" واشنطن في تعزيز "سيادة القانون والمجتمع المدني والشفافية في الحُكم" لدى حلفائها، من أجل "إظهار التأثير الشرير" للدول الأجنبية!؛

" /4ستقوم" الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز "التنمية الاقتصادية، التي يُشكّل القطاع الخاص مُحرّكها" في المنطقة.!

وتَخلص جيوش الدارسين والسياسيين والأكاديميين، وأتّفق معهم تماماً، إلى أن هذه المبادئ الـ٤ مُصمّمة بدقّة، وقد وُضعت بعناية وبعد أبحاث مُستفيضة "في أمريكا العميقة" ضد الصّين، للهيمنة أمريكياً على المنطقة الصينية بالذات، والتي تشكّل صمّام أمان الدولة الصينية، ذلك أن المطلوب أمريكياً سوياً بعد هذه الخطوة الأولى، والتي هي الاستمرار بالحرب التجارية والإقتصادية على الصين، تكبيل جمهورية الصين الشعبية في منطقتها الجغرافية بالذات، وإغلاق منافذها البحرية والبرية وبخاصة من خلال بورما، والعودة ألى "تنشيط !" التحالف الدولي السابق الذي اعتدى في حرب دموية على شبه جزيرة كوريا، وعلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وشعبها فيما بعد تأسيسها وعلى مدار عدة سنوات.

التتمة على الصفحة ٥

تتمة المنشور على الصفحة ٤

ويتضح من الحِراكية الأمريكية النشطة في منطقة الباسيفيكي، أن دولاً عديدة بقياداتها السياسية والعسكرية – عدا روسيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالدرجة الأولى – تساند التوجّه الامريكي ضد الصين، طَمعاً بالاستيلاء على الأراضي الصينية، وعودة على بدء تاريخ الاستعمار العالمي للصين، ومِن ثم استعمار الاراضي الروسية فالكورية.. ومن الأراضي الصينية المُستهدفة مجموعات الجُزر المتناثرة التي تتحكّم في عمليات الإبحار في المكان على مقربة من شواطئ الصين الإشتراكية، والهدف هو إستيلاء التحالف الأمريكي على ما تختزنه أرضها من ثروات ضخمة. لكن الدول الحليفة لأمريكا تتناسى للأسف، أن هذا المخطط الأمريكي إنما يرى أن كل المنطقة "حول الصين"، هي مُلكية أمريكية بالذات!، وما تلك الدول "الحليفة" و "الصديقة" سوى مُجرّد بيادق للعم سام الذي بات يستشعر الهَرم، لكنه يطمح بعودته لسنوات الشباب!، وعلى تلك الدول أن تقاتل بالنيابة عنه، وأن تعادي بعضها البعض "في عمل" لتجريد الصين من سيادتها وأراضيها ونظامها!، لكننا نثق ثقة كاملة "أن الصين ستنتصر" على هذه المؤامرة الكُبرى، والتي ينظرون إليها في واشنطن على أنها "تأكيد للأحادية القطبية الأمريكية"، و "الكرة الأرضية الأمريكية" و "قدسية سيادة الثقافة ونمط الحياة الأمريكي على العالم!"

إضافة إلى ذلك يَكمن التفكير الأخطر للإدارة الأمريكية الجديد التي يقودها التحالف التاريخي للأنجلو ساكسون والصهيونية الدولية، في رؤيتها لمُخطّطها الإستراتيجي على أنه "مُخطّط إستراتيجي كامل"، وبأنه كذلك "مُخطّط صِفري"، بمعنى إبتعاده عن الجزئيات والصّغائر والصراعات المُتصاغرة والهامشية في الصراع العالمي ، "للارتقاء الحاسم"، مرة أخرى، الى "العالمية والشمولية"، لأجل "انتصار الحُلم الأمريكي" في "أمريكا الأعظم والقائدة الوحيدة للبشرية!"

وهنا، لا بد لي من التنويه والتأكيد والتحذير من خطورة هذا الطرح السياسي والإستراتيجي في منهاج سياسة ترامب والأجهزة العميقة التي ترافقه، ذلك أن "العالمية" في مفهوم الإدارة وأصحاب الأموال تَعتبر أن "ضربة الصين" لا يجب أن تُبعدهم عن "الإشتغال" بِ "الضربة الروسية" لقصم إدارة بوتين، إذ أن العقوبات الإقتصادية الأمريكية التي يُخطِّطون إليها في "تعاملهم" مع الصين، لا يجب ان تضعف هِممهم في التصدي لروسيا الكبيرة التي لم تفت هذه العقوبات في عزمها ولم تؤخر مسيرة التقدم والتطور فيها، وهي التي تجمع قارتين إثنتين، وتمتد من وسط أوروبا جغرافياً الى سواحل اليابان وشبه جزيرة كوريا والصين بالشرق الأقصى الروسي، وتواجه التراب الأمريكي في مضيق بيرينغ والاسكا الروسية المُستعمَرة أمريكياً منذ أكثر من ١٥٠سنة، كما ترى واشنطن أنه "لا يجب التغاضي في الإشتغال" بهذين البلدين فقط وحصراً"، بل و "من الضرري!" "الاشتغال" بأصدقاء وحُلفاء بيجين وموسكو، وبضمنهم سوريا وإيران وفنزويلا، وهي أنظمة لم تخنع للإرادة الأمريكية والصهيونية، إضافة لعدد من البلدان العربية التي يرى التحالف الأمريكي لزوم شمولها أو لنقل إشغالها بالإرهاب الدولي لتفتيتها، وبالتالي إبعاد موسكو وبيجين عنها كونها ستصبح "منطقة أزمات" و"دول فاشلة"، فالدول الصغيرة الفاقدة القدرة لا مكان فيها للإستراتيجيا الكونية للدولتين الروسية والصينية بحسب المفهوم الغربي وبضمنه الأمريكي والصهيوني والصهيوني الإسرائيلي!

ترامب سيستمر في تحويل بلاده الى أدارة ضاربة عسكرياً وتجارياً، لكن الصين وروسيا لن تسيرا في ميدانه التدميري، فالسلام هو الأصح والأصلح مهما تَعقّدت الملفات الدولية. ويبدو أن الهزائم المُتلاحقة لأمريكا على صُعدٍ إقليمية وإستراتيجية سوف تُضعِف مَسيرة العم سام في قارات العالم، وتُضعِف من قبضته على البشرية، لكن الوصول الى هذه المحطة يتطلب زمناً طويلاً و "طول نفس" من جانب الحلفاء جميعاً، وهم قادرون على الإبقاء عليه كنهج للفوز بالمستقبل.

العلاقات الاميركية – الصينية:
تنافس تجاري بابعاد إستراتيجية

موقع الصين بعيون عربية
د. وحيد مصطفى

منذ عدة أشهر ، يسود التوتر العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، على خلفية إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عزمه فرض رسوم جمركية جديدة على السلع صينية، تحت شعار خفض الخلل التجاري بين البلدين والذي يميل لمصلحة الصين، وتطبيقاً لما تقدم فقد أعلن ترامب مؤخراً فرض رسوم جمركية جديدة بنسبة ٢٥ % على سلع صينية قيمتها ٥٠ مليار دولار، وتعهده فرض مزيد من الرسوم إذا اتخذت بكين إجراءات انتقامية..

وبرر ترامب خطوته بالتأكيد على أن هذه الرسوم ضرورية لمنع المزيد من النقل غير المنصف للتكنولوجيا والملكية الفكرية إلى الصين، وحماية الوظائف الأمريكية.

ومن اللافت أنه رغم اعلان بكين عزمها على فرض رسوم مماثلة في الحجم والكثافة، رداً على الولايات المتحدة، إلا ان وزارة التجارة الصينية أبدت رغبتها بعدم إثارة حرب تجارية تؤثر سلباً على المصالح التجارية للبلدين ، وتعيق نظام التجارة العالمي.

ورغم حصول عدة جولات دبلوماسية بين البلدين لمعالجة الخلل في الميزان التجاري، في الفترة ما بين ٣-٤أيار/مايو الماضي، ومباحثات البعثة الاميركية إلى الصين والتي ضمت وزراء ومستشارين منهم بيتر نافارو Peter Navarro صاحب كتاب " الموت عبر الصين Death "" by Chinaومطالبة الاميركيين خفض الخلل التجاري بنحو ٢٠٠ مليار دولار تدريجيا وصولا الى العام ٢٠٢٠ ، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق يُنهي "شرارة حرب تجارية"، وحرب اقتصادية هي جزء من تنافس استراتيجي شامل بين البلدين، حيث ان التجارة والجيوبوليتيك متوازيا التاثير وفق المحلل Brice Pedroletti (Le MONDE | 09.05.2018)

طبعاً ينفي ترامب وجود حرب تجارية مع الصين، لكن يؤكد وجود خسارة بما يقارب ٥٠٠ مليار دولار (سبوتنيك٢٤,٠٦,٢٠١٨.) و "لن نسمح باستمرار ذلك" كما يقول.

والسؤال الذي يمكن طرحه: ما هي المعطيات الميدانية والابعاد الاستراتيجية - في آن - والتي دفعت الإدارة الاميركية إلى الشروع بإجراءات أحادية الجانب لتعديل "الخلل التجاري" مع الصين؟ وما هي تداعياتها؟

أولاً: أثبتت الصين جدارتها الكبيرة في تطوير صناعاتها ، وفي تسويقها عالميا ، بحيث تمكنت من تجاوز الكثير من القوى الاقتصادية العالمية ، ولتصبح في موضع الند للولايات المتحدة الاميركية في كل المجالات ومنها المجال التجاري والاقتصادي ، وخلال عهد الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping تمكنت الصين من إحراز تقدم عالمي كبير لافت على المستوى الاقتصادي والسياسي.

ثانيا : وجود عجز تجاري بين البلدين يقدر بما يفوق ٣٧٥مليار دولار – وفق إحصاءات عام ٢٠١٧- حيث خلال عام ٢٠١٧، بلغ حجم الصادرات الأميركية الى الصين – ثاني اكبر إقتصاد عالمي – ١٣٠,٤ مليار دولار من المنتجات، كما واستوردت أميركا في الوقت ذاته ما قيمته ٥٠٥,٦ بليون دولار من المنتجات الصينية بحسب احصاءات وزارة التجارة، ومن ثم يسعى ترامب لخفض العجز التجاري الذي تسجله بلاده حيالها بمقدار ٢٠٠ بليون دولار إن امكن.

وفي هذا السياق ثمة مراجعة اميركية تؤكد خطأ واشنطن بالسماح لبكين بدخول منظمة التجارة العالمية (OMC)عام ٢٠٠١.

عالميا ، يخشى المحللون الاقتصاديون من التبعات السلبية لهذه الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي كله، مع الأخذ بعين الاعتبار:

حجم التبادل التجاري الكبير بين البلدين، حيث تبلغ نسبة الصادرات الصينية إلى أمريكا نسبة ٢١,٤ بالمئة.

تُعد الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة

فيما أن اوروبا لم تكن خارج إطار الصراع الأمريكي الصيني ، إثر فرض ترامب رسوماً على واردات الفولاذ والألمنيوم لحماية المنتجين الأميركيين، فيما رد الاتحاد الاوروبي بأنَّه سيبدأ من يوم ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٨ فرض رسوم استيراد بواقع ٢٥ % على مجموعة من المنتجات الأميركية، رداً على الرسوم التي فرضتها واشنطن على شحنات الصلب والألومنيوم المستوردة من الاتحاد.

وأوضحت سيسيليا مالمستروم مفوضة التجارة للاتحاد الأوروبي في: "لم نكن نريد أن نكون في هذا الموقف"، مضيفة أن القرار الأميركي "الأحادي وغير المبرر" لم يترك خيارا أمام الاتحاد الأوروبي.

التتمة على الصفحة ٧

تتمة المنشور على الصفحة ٦

التنافس التجاري جزء من تنافس له أبعاد استراتيجية :
وفق وثيقة "استراتيجية الدفاع الوطني" الاميركية للعام ٢٠١٨ الصادرة عن البنتاغون، تم تحديد الصين – وروسيا – كمنافسين استراتيجيين أساسيين في مواجهة الولايات المتحدة. ووفق الوثيقة "تسعى الصين وروسيا إلى بناء عالم يتوافق ونظامهم الشمولي، وامتلاك حق النقض –الفيتو – على قرارات الدول الأخرى على الصعد الاقتصادية والديبلوماسية والأمنية"، هذا بالرغم من تأكيد الوثيقة الاميركية أن هدف المراجعة الاستراتيجية وضع العلاقات العسكرية الاميركية – الصينية في أطر شفافة وعدم إعتداء.
ووفق المحلل Bill Bishop ثمة ملفات شائكة بين أمريكا والصين: تقارير من قبل الممثلية التجارية الاميركية – التابعة للبيت الابيض – حول "التهديد التجاري" الذي تمثله الصين، وتقييمات وثيقة الدفاع الوطني حول "الخطر الصيني" ووجود جيش صيني هو الأكثر منافسة للجيش الاميركي، والأفضل تمويلاً بعد الجيش الأميركي.
وفي هذا الاطار، وفي الدقائق الاخيرة، تم الغاء عقد مع الشركة الصينية منتجة اجهزة الخلوي Huawei Mate 10 Pro، والذي ينافس بخصائصه التقنية أجهزة أيفون وسامسونغ، وذلك بسبب تخوف الأميركيين من وجود صلات مُحتملة بين تلك الهواتف والأجهزة الامنية الصينية!
(راجع / Par Pierre Haski Le monde 29 janvier 2018)
في هذا السياق ثمة تحذيرات من قبل باحثين من احتمالات خطرة في العلاقات الاميركية ـ الصينية، حيث يحذر البروفسور الأميركي Graham Allison في كتاب له صدر عام ٢٠١٧ ("Destined for war : Can America and China escape Thucydides's trap?) من تداعيات التنافس بين قوة دولية مهيمنة، وقوة دولية متصاعدة ومنافسة بقوة وصولاً إلى... الحرب.
ومن المناسب إيراد وجود مبالغات أميركية في تصوير حجم العجز التجاري، فأمريكا تبالغ في حجم عجزها التجاري مع الصين، بتجاهل احتساب فائضها مع بكين فيما يتعلق بتجارة الخدمات، فوفقاً لوزارة التجارة الأمريكية ساهمت صادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات إلى الصين في دعم نحو ٩١٠ آلاف فرصة عمل داخل أمريكا عام ٢٠١٥، منها ٦١٠ آلاف مدعومة بصادرات السلع، و٣٠٩ آلاف أخرى مدعومة بصادرات الخدمات، وخلال سنوات تمتعت الولايات المتحدة بفائض تجارة خدمات مع الصين، وكان هذا الفائض ٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٦.
من جانب آخر، فإن جزءاً من الصادرات الصينية للولايات المتحدة الأمريكية هو من إنتاج شركات عالمية تستثمر في الصين، وهي في معظمها شركات أمريكية عملاقة مثل «آبل»،ومن ثم لا يمكن الركون تماماً إلى أرقام الصادرات والواردات بين البلدين دون قراءة في تفاصيل البضائع المصدرة!
بالمقابل ما هي خيارات بكين ؟
تمتلك الصين خيارات واسعة للتعامل مع الاجراءات الاميركية ، فهي لا تستورد الكثير من المواد من الولايات المتحدة كما ليس هناك منتجات إضافية يمكن فرض رسوم عليها – وفق تأكيد كريستوفر بالدينج خبير الاقتصاد في كلية التجارة "اتش اس بى سى" ـ وفي هذا الاطار ثمة قلق في أوساط المزارعين الأمريكيين الذين قد يكونون الأكثر تضرراً من إجراءات صينية. كما يخشى قطاعا السيارات والطيران من تبعات هذا الخلاف، ومن الطريف فعلا أن شعار الحملة الانتخابية لترامب »لنجعل أمريكا أعظم مرة أخرى«، الذي كان مكتوبا على حقائب وقبعات وغيرها، كانت صناعة صينية استوردتها حملة ترامب من الصين ولم تقم بتصنيعها فى المصانع الأمريكية.!
ومن الخيارات لدى الصين يمكن ايراد: فرض رسوم على المنتجات الاميركية رداً على الاجراءات الاميركية.
تقليص السياحة الصينية إلى امريكا حيث يزور حوالي ثلاثة ملايين صيني الولايات المتحدة سنوياً وينفقون ملايين الدولارات هناك وشكلت خدمات السفر نحو ثلثي صادرات الخدمات الأمريكية إلى الصين في ٢٠١٥، بحسب لجنة التجارة الدولية الأمريكية.
مقاطعة المنتجات الأمريكية من قبل المستهلكين الصينيين
تقليص الصين حيازاتها الضخمة من سندات الخزانة الأمريكية. والتي بلغت خلال آذار/ مارس الماضي ، نحو ١٨٨ تريليون دولار، مسجلة أعلى المستويات منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧.
يمكن للصين خفض عملتها امام الدولار ما يجعل المنتجات الأمريكية أكثر تكلفة، والصادرات الصينية أرخص
بالخلاصة : من غير المرجح لجوء الصين إلى كل تلك الاجراءات المتاحة، حفاظاً على استقرار النظام الاقتصادي العالمي من جهة، ولعدم حصول حرب تجارية واسعة النطاق مع الولايات المتحدة لا تفيد أحداً، ومن المتوقع أيضاً خفض الرئيس ترامب طلباته لتصبح أكثر واقعية بما يحفظ مصالح البلدين.

***باحث لبناني في الشؤون الدولية**

ثمة قلق في أوساط المزارعين الأمريكيين الذين قد يكونون الأكثر تضرراً من أي إجراءات صينية

الحرب التجارية الأمريكية على الصين إحدى تجلّيات سياستها العدوانية العالمية

موقع الصين بعيون عربية
أ.د. جهاد حمدان

ما تزال إدارة الرئيس الأمريكي ترامب مصرّة على انتهاج سياسات عدائية تجاه قضايا يراها العالم عادلة كما تعبّر عن ذلك قرارات الهيئات والمنظمات الدولية التي لا تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية فيها بأفضلية تصويتية، كالجمعية العامة، واليونسكو، ومجلس حقوق الإنسان. هذا واضح في موقفها المعادي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، إذ تستمر في دعم احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ورفضها الانصياع للشرعية الدولية.

كما تستمر هذه الإدارة في عدوانها على سورية، ودعمها للمجموعات المسلحة التي تسعى لتقويض الدولة السورية. وتتدخل أمريكا بشكل سافر في شؤون الدول المستقلة في أمريكا اللاتينية، كفنزويلا وبوليفيا. وأيّدت المحكمة العليا الأمريكية هذا الأسبوع قرار ترامب بحظر سفر مواطني عددٍ من الدول ذات الأغلبية المسلمة إلى أمريكا. هذا كلّه في عالم السياسة فماذا عن عالم الاقتصاد والتجارة؟

فقد صعّدت الإدارة الأمريكية مؤخراً حُمّى حربها التجارية على الصين، فارضة مزيداً من القيود والجمارك على ما يعادل ٦٠ بليون دولار من البضائع والسلع الصينية في الولايات المتحدة. ويأتي قرارترامب عشية توجّه الولايات المتحدة لفرض تعرفة جمركية بنسبة ٢٥% على صادراتها الصينية من الصلب و١٠% على صادراتها من الألمنيوم.

وأوضح روبرت لايتايزر مُمَثّل وزارة التجارة، أنّ هذا الإجراء سيشمل مستقبلاً بلداناً أخرى، مثل كندا والمكسيك والأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية. هذا وسبق للولايات المتحدة أن فرضت رسوماً جمركية على وارداتها من الألواح الشمسية والغسالات من الصين. وردّت هوا شونينغ الناطقة بلسان وزارة الخارجية الصينية أنّ بلادها "ستتخذ جميع الإجراءات القانونية التي من شأنها حماية مصالحنا"، إذا نفّذت الولايات المتحدة "إجراءات تضر بمصالح الصين ومصالحها". وأضافت: "إننا نقف بحزم ضد الإجراءات الأحادية والتدابير الحمائية.. ولن تقف الصين مكتوفة الأيدي وهي ترى مصالحها تتضرر.. نأمل أن تُدرك الولايات المتحدة أهمية المصالح المشتركة، فلا تقوم بأفعال من شأنها إلحاق الأذى بهذه المصالح."

وتراجعت أسواق المال والعِملات الأمريكية نهاية الأسبوع الماضي، إذ أغُلق مؤشر "داو" على انخفاض مقداره ٧٠٠ نقطة تحسبّاً من تدابير انتقامية صينية. كما سجل سعر سهم سندات الخزينة الآجلة لعشر سنوات أكبر انخفاض له في يوم واحد منذ أيلول/ سبتمبر الماضي. وعلّق مُحلّل الأوراق المالية المعروف إيان واينر "أنّ آخر ما ينتظره الاقصاد والمستهلك الأمريكي هو أن يتبع الإجراءات الصينية ارتفاع أسعار البضائع في والمرت وبقية الأسواق."

لقد استند ترامب في إجراءاته الحمائية ضد الصين إلى تشريعات الحرب الباردة، إذ نفض الغبار عن قانون التجارة لعام ١٩٧٤ الذي يُتيح للرئيس فرض رسوم جمركية أحادية الجانب، حيث كان الجزء الأكبر من التجارة خارج الاتفاقيات الدولية. ولكن ظهور منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، وانضمام معظم الدول إليها، جعل هذا القانون خارج الزمان والمكان ولا معنى له. وفي المقابل حثّ رئيس الوزراء الصيني لي كي تشيانغ واشنطن على التصرف بعقلانية واعداً بأنّ الصين ستنفتح على مزيد من التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية.

فإزاء هذه العصبية الأمريكية تتصرّف الصين بحكمة لتظل السيادة لأجواء التعاون في العلاقات الدولية فتنتصر سياسة رابح – رابح بدل سياسة رابح – خاسر التي تنتهجها إدارة ترامب. وفي هذا السياق قالت هوا إنّ الصين تأمل "أن يجلس الطرفان على الطاولة ويتحدّثا بلغة هادئة.. وفي إطار مبدأ المساواة والاحترام المتبادل، فإننا نسعى لضمان المكاسب المشتركة من خلال الحوار والنقاشات البناءة."

وبالطبع فإنّ سياسة الإملاءات الأمريكية سترتد على مَن أطلقها. فسفن العالم تجري في كثير من الأحيان بما لا تشتهيها رياح ترامب الذي أعلن في آذار/ مارس الماضي أنّ من السهل كسب الحروب التجارية وذلك قبل أن يجد بلاده في أسوأ نزاع تجاري مع شريكاتها والصين في مقدمتها. وفي عُجالة يَرى المراقب ارتفاع كثير من السلع في السوق الأمريكية بفعل سياسات ترامب. فقد ارتفعت أسعار الأخشاب مثلاً بنسبة ٣٢% منذ فرضت الحكومة الأمريكية رسوما

التتمة على الصفحة ٩

تتمة المنشور على الصفحة ٨

جمركية بنسبة ٢١% على واردات الأخشاب الكندية. وأشارت نقابات عمال البناء إلى أنّ هذه التعرفة ستؤدي إلى خسارة حوالي ٩٤٠٠ فرصة عمل في قطاع الإنشاءات، مما يرفع من متوسط كلفة بيت العائلة الصغيرة بمقدار ٩٠٠٠ دولار.

وقد ردّ الاتحاد الأوروبي على قرارات ترامب المتعلقة بالرسوم الجمركية على الصُلب والألمنيوم، بفرض تعرفة جمركية على بضائع أمريكية المنشأ قيمتها ٣,٣ بليون دولار، تشمل فرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥% على درّاجات هارلي دافيدسون والجينز ماركة Levis والويسكي (ماركة بوربون). كما ضمت قائمة الاتحاد الأوروبي مئتي سلعة منها القمح والذرة وعصير البرتقال والدخّان والسيجار والقمصان ومواد التجميل والقوارب والصُلب.

أما الموجة الأولى من التعرفة الجمركية التي فرضتها الصين على البضائع الأمريكية، فكانت نسبتها ٢٥% بقيمة ٣٤ بليون دولار ودخلت حيّز التنفيذ بتاريخ ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٨ وسيتبعها موجة أخرى بقيمة ١٦ بليون دولار لم يتم جدولتها بعد. وتشتمل البضائع الخاضعة للرسوم الجمركية على منتجات زراعية، منها فول الصويا والذرة والقمح ولحم البقر والخنزير والدواجن، بالإضافة إلى السيارات. أما الموجة الثانية من البضائع التي ستخضع للرسوم الجمركية، فتشتمل على الفحم والنفط الخام والبنزين والمعدات الطبيّة.

كما رفع الاتحاد الأوروبي شكوى إلى منظمة التجارة الدولية جاء فيها: إذا استمرت العقوبات الأمريكية لمدة ثلاث سنوات، فإن الاتحاد الأوروبي يَنوي فرض رسوم جمركية إضافية قيمتها ٣,٦ بليون دولار. وذكر نائب رئيس المفوضية الأوروبية في مؤتمرٍ صحفي في بروكسل أن التدابير الأمريكية غير قانونية وأضاف "إن الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها الاتحاد الأوروبي ستدخل حيّز التنفيذ في تموز/ يوليو وسيتم مراجعتها في ضوء القرارات أحادية الجانب التي أخذتها وتتخذها الولايات المتحدة."

وهناك أيضاً التبعات الاقتصادية لخروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران وعرقلة عمل الشركات الأوروبية في إيران. كل هذا دفع وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير للرد على سياسة ترامب الحمائية من خلال بناء مؤسسات مالية مستقلة وذات سيادة، تتيح لبلدان الاتحاد الأوروبي بناء قنوات تمويل مع مختلف البلدان ومزاولة التجارة الدولية بحرية.

ومن الجدير بالذكر أن البضائع الأمريكية التي اختار الاتحاد الأوروبي والصين فرض رسوم جمركية عليها جرى انتقاؤها لتحقيق أغراض سياسية. فولاية ويسكنسون على سبيل المِثال فاز فيها ترامب بفارق أقل من ١% من الأصوات، في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٦، وهي موطن بول رايان الناطق باسم البيت الأبيض، وهي موطن صناعة دراجات هارلي دافيدسون. ففرض رسوم جمركية على هذه الدراجات يَعني انخفاض نسبة مبيعاتها في أوروبا والصين، مما يعني مَزيداً من فقدان فرص العمل في هذه الولاية، مما سيُغضب الناخب الأمريكي الذي صوّت لترامب، فتقل شعبية ترامب في هذه الولاية المتأرجحة. والأمر ذاته ينطبق على الويسكي الذي يأتي من ولاية كنتاكي المؤيّدة لترامب وموطن السيناتور ميتش ماكونيل.

ولنأخذ مِثالاً آخر من قائمة البضائع الأمريكية التي فرضت الصين عليها رسوماً جمركية والتي ستدخل حيّز النفاذ في غضون أسبوعين، أي أواسط تموز ٢٠١٨، وهو فول الصويا الذي يُزرع في ولايتي أياوا ونبراسكا، وكلاهما من الولايات التي أيّدت ترامب في الانتخابات الرئاسية، وسيؤدي انخفاض مبيعات فول الصويا منها إلى الصين إلى خسارة فرص عمل كانت متاحة للأمريكيين، قبل موجة العقوبات التجارية التي فرضها ترامب على الصين. والشيء ذاته ينطبق على فرض الصين رسوماً جمركية على البرتقال الذي يُزرع في ولاية فلوريدا المتأرجحة أيضاً.

ويقول دان إيكنسون، مدير أحد مراكز دراسة السياسات التجارية الأمريكية "إن الهدف من وراء الرد الصيني على عقوبات ترامب هو تذكير الرئيس أنه يحتاج هذه الولايات لتعزيز انتصارات الجمهوريين في انتخابات الخريف القادم". وأضاف إيكنسون أن الصين "تأمل أن تكون قائمة البضائع التي انتقتها كافية لحمل قطاع الصناعة في الولايات المتحدة، للضغط على الإدارة الأمريكية لإقناعها بأنها تسير في الطريق الخطأ."

وحذّر البنك الدولي أن موجة التصعيد في الحرب الحمائية بين الولايات المتحدة وشركائها الرئيسيين سيكون لها نتائج على التجارة العالمية، مشابهة لتلك التي حدثت إبّانَ الأزمة المالية عام ٢٠٠٨. وجاء في تقرير البنك الدولي حول هذا الموضوع أن المبالغة في فرض الرسوم الجمركية واقترابها من الحدود العليا التي تسمح بها منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى تراجع في حجم التجارة الدولية تصل نسبته إلى ٩%.

مما تقدّم نرى أنّ الحرب التجارية التي تشنّها إدارة ترامب عبر فرض رسوم جمركية على وارداتها من الصُلب والألمنيوم، ترتدي صبغة عالمية وأضرّت بمصالح الصين والدول الأوروبية، ومن المتوقع أن تتوسّع هذه الحرب لتشمل طائفة من الدول الأخرى التي لا يتسع المجال لذكرها هنا. إنها حرب بين سياسة التعاون والتسامح، سياسة "رابح – رابح"، التي تمثلها الصين وشركاؤها في منظمة شنغهاي للتعاون، وبين سياسة الحمائية التجارية الأُحادية، سياسة "رابح – خاسر"، التي تمثِّلها الولايات المتحدة والتي ألحقت أذى بمصالح أصدقائها وحلفائها، ومنهم مجموعة السبع بالإضافة إلى الصين وروسيا وغيرها.

#الأستاذ الدكتور جهاد حمدان: أكاديمي وباحث ورئيس جمعية أساتذة اللغة الإنجليزية وآدابها والترجمة في الجامعات العربية، وعضو ناشط في "الاتحاد الدولي للصحافيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء الصين".

العالم بنكهة صينية

موقع الصين بعيون عربية
الدكتور سمير حمدان

يَستغرب الكثيرون ممن لا يعرفون الثقافة والحضارة الصينية ما وصلت إليه الصين في عُمر جيل من البشر. هذه القارة العملاقة مساحةً وسكاناً ضربت جذورها عبر التاريخ والزمن، وكانت لديها القدرة دوماً على النهوض دون أن يترك الانحناء ندوباً في ظهرها.

عرفت الصين في العصر الحديث الاستعمار البريطاني والاستعمار الياباني، وكان البريطاني أكثر ضراوة ووقاحة فيما سمُيّ بحرب الأفيون. وفي مطلع الخمسينات اجتمع ثلّة من شباب الصين، وهم نواة الحزب الشيوعي الصيني، بزعامة الرفيق ماوتسي تونغ، وما هي إلا سنوات معدودة وإذا بالحزب يصبح قائداً للدولة، حيث خرجت الصين من حقبة الاستعمار والتخلّف إلى فضاء جديد. أنجزت مرحلة التحرير والثورة الوطنية وتدعيم الاستقلال، ولكن التحديات الكبرى بقيت ماثلة مُتمثلة في نمط زراعي قديم، وبداية نهضة صناعية وبُنى تحتية تحتاج للتطوير، ونِسب فقر.

واليوم والصين تحتفل بعيد ميلاد قائدها الشجاع، شي جين بينغ، تقف على أعتاب مرحلة جديدة يمكن أن نطلق عليها "العالم الصيني الجديد"، أو "العالم بنكهة صينية."

لا يمكن تصوّر عَظمة الصين بدون التّماس مع واقعها. وقد أتيحت لي الفرصة لزيارة الصين مع ثلة من الرفاق أعضاء الاتحاد الدولي للصحافيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء (وحُلفاء) الصين، لمدة عشرة أيام. ما أن وطأت أقدامنا أرض مطار بكين العِملاق وإذا برائحة التنين تزين جو المكان. بلد غاية في النظافة، طرق حديثة وعملاقة، وسائط نقل حديثة ومن كل الانواع، أبنية سكنية عملاقة وجميلة، مدارس وجامعات وأسواق ومصانع وأبراج وطبيعة خلابة تسلب النظر والخضرة سيدة المكان.

الصين الحديثة بقيادتها الشجاعة أوجدت نمطها الاشتراكي وحرية السوق، زاوجت بين متطلبات التقدم والانخراط في السوق العالمي ورعاية المواطن الصيني محور التنمية. لم يعد يساور المواطن الصيني أي قلق في ظل نظام اشتراكي يكفل له كل متطلبات الحياة من مسكن وصحة وتعليم ووسائط نقل ودور رعاية للمسنين ونظام تقاعد يصون كبر الإنسان وحدائق ومكتبات وأماكن ترفيه تُسعد الجانب الروحي الإنساني. ما حدث في الصين في سبعين عام معجزة ستظل موضع دراسة لصنّاع السياسة والاقتصاد والاجتماع.

أما في المجال الدولي والعلاقة مع الشعوب فقد انتهجت سياسة الاحترام المتبادل وتبادل المنافع، وهكذا عُرفت الصين في العالم الحديث بمنتجات شعبها المكافح. مَن يتصوّر أن الصين على سبيل المثال أكبر دائن للولايات المتحدة الامريكية ؟. ولعل هذا التمدّد هو ما بدأ يُثير الخوف والرعب لدى مؤسسات وبيوتات المال العالمية، والتي بدأت في الحقبة الترامبية بسياسات تعتقد أنها قادرة على كبح جماح المارد الصيني. إن ما يجري قفزات في الهواء ستُلحق الضرر البالغ بأصحابها كالدب الذي حاول قتل الذباب بذيل!

*الدكتور #سمير_حمدان: النائب الثاني لرئيس الاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء (وحلفاء) #الصين ورئيس فرع فلسطين للاتحاد الدولي (الضفة الغربية وغزة)، وصديق قديم للصين و روسيا، وعضو عامل في قيادة #الاتحاد الإلكتروني الدولي للصحفيين والإعلاميين و الكتَّاب العرب أصدقاء (وحُلفاء) #الصين و #رابطة القلميين الإلكترونية مُحبي #بوتين وحلفاء #روسيّه للاردن والعالم العربي؛ وناشط اجتماعي وثقافي، ومتخصص بارز باللغة الانجليزية وعلومها – الاردن.

كاريكاتور ليو روي ـ صحيفة غلوبال تايمز الصينية
٢٦-٦-٢٠١٨ : الحرب التجارية ومصير ترامب

كُرة الصّين بملعب العالم غير الأمريكي..!

الأحداث المُندلعة بين الصين وأمريكا ليست سوى استمرار للحرب التجارية، التي تواصلت بدون انقطاع طوال الفترة الماضية بين هذين العملاقين الاقتصاديين والعسكريين. ما يجري حالياً ليس سوى استمرار للحرب التجارية لكن على أشدّها، بل ويمكننا الإشارة إلى بدء جولة جديدة منها تتسم اليوم بحدة مضاعفة. ومن الواضح أنه ليس لدى ترامب مكان يلوذ به، فهو مضطر فعلياً الى تخفيض حجم التجارة مع الصين بزيادة الرسوم الجمركية، "لمنع" دخول البضائع الصينية إلى السوق الأمريكية.

ترامب بات يحتاج إلى تنفيذ ما وعد به فيما يتعلق بتخليق أماكن العمل الجديدة في بلاده، وتدشين صناعات أخرى جديدة أيضاً. وبما أن الصين تُصدّر السلع بكميات ضخمة وبأسعار منخفضة جداً، فإن هذا سيؤدي بالمحصلة إلى حقيقة مفادها أن الاقتصاد الأمريكي قد يجد نفسه، على الأغلب، وفي المدى المنظور، في موقف صعب وحرج للغاية.

لذلك، يُحاول ترامب خلق الظروف الأكثر ملاءمة للاقتصاد الأمريكي، من خلال الحد من استلام البضائع من الصين، مستخدماً فزاعة الحِمائية الأعلى! وعلاوة على ذلك، سوف يؤدي هذا إلى تفاقم جديد في الأوضاع الإقتصادية والداخلية في الولايات المتحدة نفسها وفي علاقاتها مع الصين.

وتجدر الإشارة أيضاً في هذا السياق، إلى أن المهمة الرئيسية الماثلة أمام الولايات المتحدة بحسب رؤيتها، في هذه المواجهة التجارية الأكثر حدّة، هي إضعاف البرنامج الصيني "صنع في الصين – ٢٠٢٥" – "قدر الإمكان!". ويهدف هذا البرنامج كذلك إلى زيادة الصادرات الأمريكية عالية الجودة إلى أقصى حد، لممارسة الضغط على السلع المستوردة من دول أُخرى، ولإزاحة السلع الصينية من الأسواق العالمية واستبدالها بسلع أمريكية عالية الجودة.

لا يتعلق الأمر فقط بالمنتجات الاستهلاكية، ولكن أيضاً، على سبيل المثال، يتعلّق الأمر أيضاً بالآلات والمعدات. وفي هذا الأمر، ترى الولايات المتحدة تهديداً، ليس فقط في مجال التكنولوجيا، بل أيضاً في المعايير التكنولوجية التي تخضع لسيطرة الصين. وليس من قبيل الصدف والأسرار، أن الولايات المتحدة قامت في السنوات الأخيرة بعددٍ من المحاولات الواسعة لوضع عراقيل حقيقية وصعبة التذليل، كما ترى واشنطن، لدخول السلع الصينية إلى الأسواق الدولية، من خلال إجبار الدول الصديقة لأمريكا على وضع جمارك عالية على السلع الصينية، مما يجعلها باهظة الثمن لدرجة أنها تصبح غير قادرة على منافسة الأمريكية. بالطبع، سترد الصين الصاع صاعين لأمريكا، فلا يمكن أن تصمت الصّين أمام محاولات أمريكا وضع العراقيل الكثيرة أمامها، لتجريدها من قواها الإقتصادية، ولتركها تتحكم بالعالم أجمع على مِنوال قديم قهري للشعوب.

سيكون رد الصين، كما هو متوقع: رفض شراء عدد من السلع القادمة إلى سوقها من السوق الأمريكية. وعلى سبيل المثال، ينطبق هذا على فول الصويا، وعدد من التقنيات. وفي الوقت نفسه، سيتعيّن على الصين أن تتحوّل إلى أسواق جديدة، تكون، بطريقة أو بأخرى، أكثر تكلفة. وقد يستغرق هذا التحول من عامين إلى ثلاثة أعوام، وقد يؤّدي إلى ارتفاع أسعار السلع الصينية. ومع ذلك، ستكون الصين على مستوى المسؤولية على جميع الجبهات التي تتواجد فيها، بما في ذلك قيامها بالتشدّد اتجاه المنتجات الأمريكية في أسواق كندا والمكسيك وأمريكا اللاتينية.

وفي الختام، لا بد من القول، أن السوقين الروسية والصينية تسيران اليوم في طريق المساندة المتبادلة والعميقة، كرد منهما على التغوّل الأمريكي المتوسّع، وبوجه التبدّلات والتحولات الاقتصادية والسياسية الأمريكية التي تأخذ منحى العسكرة والحرب على الدولتين، إذ أن ذلك يُمثّل في الواقع هجوماً حقيقياً عليهما، وإن كان حتى الأن غير عسكري، إلا أنه لا يجب أن يَغيب عن بالنا، أن الهجوم الاقتصاي الشامل الأمريكي على الصين وروسيا، سيدفع بأمريكا إلى مغامرة توجيه ضربات عسكرية لهما غير محسوبة العواقب، أو على الأغلب توظيف المنظمات الإرهابية الكثيرة في أعمال عسكرية، وتوريطها بالعدوان على الصين وروسيا، لا سيّما من خلال الحشد الغربي الدولي الجاري الأن في وسط أوراسيا.

نحن في روسيا والصين، إخوة ورفاق ومستعدون للمواجهة في حالة فُرضت الحرب علينا!، ونحن نرى أن كرة العالم غير الأمريكي باتت في الملعب غير الأمريكي، وأعني هنا في ملعب الأصدقاء الكُثر لنا ليوجهوا هذه الكرة صوب الهدف الذي يرتأون!

***الشيخ #إريك_شامغونوف. مواطن #روسي، وعُضو في الإتحاد الدولي للصحافيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء #الصين، ورابطة القلميين العربية مُحبي بوتين وحُلفاء روسيه، وخريج كلية الشريعة لجامعة آل البيت (الاردن)، ويتقن اللغة العربية، ويتبع للنظارة الدينية المركزية لمسلمي #روسيا وشمال القوقاز.**

الصين وأمريكا.. أحرب بين مدٍّ وجزر!

موقع الصين بعيون عربية - يلينا نيدوغينا

لم تنفك الصين تعارض العقوبات الأمريكية المفروضة على موسكو، وكذلك موسكو لم تتوقف عن انتقاد العقوبات الأمريكية الموجهة نحو بكين. وفي الفترة الأخيرة، أطلقت العاصمتان سيلاً من التصريحات الخطيرة للدفاع عن بلديهما بوجه التغوّل والتشدّد الأمريكي، ولشد أزر بعضهما البعض، وللتأكيد على متانة وقوة العلاقات المتبادلة بين البلدين الصين وروسيا، وتطوّر تعاونهما في كل المجالات التي تُحقّق المنفعة المتبادلة، ومن أجل رد كيد مَن يتربص بهما وبمصالحهما ورغبتهما بتأكيد التعددية القطبية والتجارة الحرّة بدون قيود في العالم.

أين نحن الآن من "الكارثة" المُحتملة؟

أمريكا هي أفقر دولة على الإطلاق في هذا العالم، فهي لا تمتلك سوى القليل من أموالها الخاصة، وأما غيرها من الأموال فهي سندات الخزينة الأمريكية وما يتكدس في بنوكها هي كلها أملاك غيرها من الدول، حيث تتنعم بها حكومتها الأمريكية، وتمنع مودعيها من سحبها كما يحلو لهم، بل كما يحلو لها، فتكون أموالهم رهينة حقيقية لدى عسكرتاريا العم سام!

الدين العام الأمريكي ينمو باضطّراد، وأمريكا هي الدولة الأولى المدينة في العالم لغيرها من الدول، وهي تعيش على حساب دول العالم تارة بالتهديد بالعصا، وأخرى بالوعيد بالجزرة. أمريكا لم تعد تلك الدولة المقررة في العالم. لذلك، قرّرت السير في عميلة إفقار العالم كله قبل الكارثة التي ستتعرض إليها، أو لنقل لتلافي ما يمكن من الكارثة باتخاذ قرارات عشوائية وغير علمية، وغير متزنة، تؤدي عملياً إلى كارثة فيها، وليس لتطبيع الأوضاع وإنقاذ الاقتصاد الأمريكي ودافع الضرائب في الولايات المتحدة.

مؤخراً، قال الرئيس فلاديمير بوتين، في تصريحات مدوّية ناصحاً أمريكا "بألاّ تلعب" مع الصين، لأن بكين تستطيع تدمير الاقتصاد الامريكي "فوراً"، لو رغبت بذلك، ونصح واشنطن وترامب بعدم اللعب طويلا مع بكين، لأن هذا يشكل خطراً حقيقياً على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وليس على الصين التي تحتفظ بمبلغ ضخم يتبع لها كسندات في الخزينة الأمريكية.

وفي تصريحات أُخرى نوّه الرئيس بوتين الى دور موسكو الرئيس، كما دور الصين، في ملف شبه الجزيرة الكورية، وبشأن تسوية النزاعات فيها، وستستمر مستقبلا في تلك التسوية.

كانت واشنطن "تشتغل بموسكو" وما زالت على هذا المنوال على مدار عشرات السنين، بفرض عقوبات متلاحقة ومتزايدة وتصاعدية على روسيا، وها قد لمست أمريكا أن هذا "الإشتغال" لم يعنِ وقوع موسكو في هاوية، ولا في تأخير تطوّرها، ولا في وأدها لبيريسترويكا غورباتشوف ويلتسن العميلين للصهيونية والامبريالية الامريكية والغربية، في مجالات الانتاج والتسويق والسيادة الوطنية، والولوج إلى مجالات لم يكن الغرب يَحلم في أحلامه المزعجة، بأن موسكو سوف تلج إليها، فقررت اليوم أن "تشتغل ببكين"، ليس لوقف التطور الصيني ولإنتاج أموال جديدة لخزينة "العم سام" من ضرائب باهظة وتصاعدية تُفرض على السلع الصينية، إنما في محاولة يائسة لوقف الازدهار البضائعي الصيني، ووقف طُرق "مبادرة الحزام والطريق" الشيجينبينغية في آسيا، ليتم قطعها بالتالي عن بقية العالم وقارّاته، فتفشيلها كما تعتقد واهمة.

لكن الصين لم تكتفِ بطرق بحرية لِ "المبادرة"، بل وعملت بنجاح على شق مختلف الطُرق لتسهيل سُبل المُبادرة، من بحرية وبرية وجوية، وسكك حديدية، وربما في المستقبل طُرق بالونات ومناطيد وسفن فضائية ضخمة للنقل البضائعي للقارات والبلدان الأخرى..

روسيا والصين تعيان منذ زمن بعيد أنه سيأتي ذلك اليوم حين تتكالب عليهما القوى الغربية بأبشع شكل، وها قد دنا هذا الزمن، لذلك كانت روسيا قد اتجهت منذ سنوات طويلة ماضية إلى تأصيل علاقاتها مع الصين في كل اتجاه، وفي زيادة احتياطياتها من الذهب على حساب ما تملكه من سندات الخزانة الأمريكية، وذلك في ظل العقوبات التي تفرضها واشنطن على موسكو بكل إصرار، بغية وقف التطور الروسي بعد أن نفضت عن كواهلها التبعية للغرب برمته، وبعد أن صارت مستقلة وعزيزة ومرهوبة الجانب وقوية، تساهم بدعم الصين بالطاقة، وتحافظ على اندفاعة جمهورية الصين الشعبية بصورة لم يسبق لها مثيل.

لقد أظهرت بيانات وزارة الخزانة الأمريكية، أن روسيا باعت خلال شهر نيسان/ أبريل سندات أمريكية بقيمة

التتمة على الصفحة ١٣

تتمة المنشور على الصفحة ١٢

٤٧,٥ مليار دولار، لتهبط استثماراتها في السندات الأمريكية إلى ٤٨,٦ مليار دولار، بعد أن كانت في شهر أذار/ مارس عند ٩٦,١ مليار.

وبهذا الصدد، يقول الخبير الروسي فلاديمير ميكلاشيفسكي وهو كبير الاقتصاديين في بنك "دانسكي"، في تصريحات لِ "فيستي" و "روسيا اليوم" عن هذا الأمر: البعض يتساءلون عما إذا كان البنك المركزي الروسي قد باع السندات الأمريكية في نيسان/ أبريل لدعم الروبل، لكن الأمر يتعلق بتغيير الأولويات مع استمرار نمو الاحتياطيات، إلى أن ارتفاع عائدات السندات الأمريكية شجّع على بيعها. وباتت روسيا أكثر حاملي السندات الأمريكية بيعاً لهذه السندات رغم نمو احتياطياتها الدولية في ظل ارتفاع أسعار النفط، حيث قلصت موسكو حيازتها من سندات الخزانة الأمريكية خلال السنوات الثماني الماضي بنحو ٤ مرات، من ١٧٦ مليار دولار إلى ٤٨,٦ مليار وأشارت البيانات إلى أن احتياطات الذهب التي هي جزء من الاحتياطيات الدولية، صعدت منذ بداية ٢٠١٨ بواقع ٣,٨٦٤ مليار دولار، أي من ٧٦,٦٤٧ مليار في الـ١ من كانون الثاني/ يناير الماضي إلى ٨٠,٥١١ مليار في الـ١ من حزيران/ يونيو الجاري.

وليس بعيداً عن المواجهة الاقتصادية بين البلدين، تسعى واشنطن الى دفع الصين للمواجهة معها، فتارة ترفع بعصا العقوبات والجمارك وعرقلة التجارة الحرة بين البلدين، وتارة تعلن عما يُسمّى بِ "قانون السفر إلى تايوان"، الذي أقرته الإدارة، موخراً وغضبت الصين بسببه إلى حد التهديد بِ "معركة دموية" كما جاء في الإعلام، لاستعادة الأراضي الصينية التي تعيث فيها أمريكا خراباً واستعماراً ونهباً، في حين حذّرت مجلة "ناشيونال إنترست" الأمريكية من عدم أخذ أمريكا تهديدات الصين على محمل الجد، ذلك لأن الإدارة الترامبية أقرّت في ١٦ آذار/ مارس الماضي "قانون السفر إلى تايوان"، الذي يسمح للمسؤولين الأمريكيين بالسفر إلى تايوان للقاء نظرائهم التايوانيين، رغم اعترافها بمبدأ "صين واحدة" منذ عام ١٩٧٩.

من الواضح أن أمريكا أعدّت مخططاً جهنمياً "قبيل" هجوم عسكري وكاحتمال النووي على الصين، يقضي بإضعافها أولاً، وتحجيم إندفاعاتها الاقتصادية والعسكرية من خلال البحرين الشرقي والجنوبي، وقطع الطرق البرية عنها في غرب الصين وجنوب غربها، لكن لن تقوم أمريكا بذلك بحسب مخططها العميق والشبه سرّي، سوى بعد استكمال محاصرة الصين سياسياً وعسكرياً، من خلال الباسفيك، بالتعاون مع بعض الدول الاخرى، ومنها جنوب كوريا، اليابان واستراليا وغيرها، إذ يُمهّد ذلك لبسط سيطرة واشنطن على المنطقة الحيوية والتاريخية للصين، وقطع طرق مواصلاتها العالمية، وما العقوبات التي نسمع عنها واحدة بعد أخرى ضد الصين، سوى "روافع" أمريكية لتنفيذ هذا المخطط طويل الأجل، وهو ليس بمخطط لشخص الرئيس ترامب، بل يتفق عليه كل المَجمع الصناعي – العسكري الأمريكي، الذي يَضع السياسات وينفذها، وعلى الرئيس تطبيقها "وفقاً للمصلحة الأمريكية العليا!"

الصين ردّت رداً حاداً، وهدّدت بقوة للرد على التوجهات الحصارية الأمريكية، وهي المرة الاولى التي نرى فيها الصين بهذه الصورة اللفظية. فبرغم هدوء السياسة الصينية، كانت "عقوبات" ترامب مُثيرة للكثير من الامتعاض ولتحريك العصا الصينية بوجه أمريكا التي اعتقدت، لوهلة، أن الصين عاجزة عن مواجهتها، أو لا تريد ولم تكن تريد فهم حجم القوة والإمكانات الصينية، وهو ما عبّر عنه ترامب مؤخراً بكل صفاقة، عندما تبجح كذباً، بأن الرئيس شي جين بينغ لم ينسحب من حفل العشاء الذي أقامه ترامب على شرفه، برغم إبلاغ ترامب للرئيس "شي" عن ضرب قاعدة الشعيرات السورية بصواريخ أمريكية. لكن الصحافة الامريكية أشارت إلى عكس ذلك تماماً، ما يكشف عن عنهجية ترامب وكذبه، أو أنه ينسى الحقائق والوقائع حتى تلك التي تجري "في بيته!"

الصين لا تريد ولا ترغب في شن أي حرب عسكرية، والحرب المباشرة هي آخر احتمال للرد على الحرب المباشرة فقط، لكن أي حرب تجارية قد تقع وتستمر مع الولايات المتحدة، ستجلب كارثة لكل العالم ولاقتصاده أيضاً وبضمنها الأمريكي.

وبرغم من أن الرد الصيني على أمريكا يتّسم كما هو في العادة بالتهذيب، فإن المَثل الصّيني يَقول، "إلاّ أنَّه مِن المُهَذّب الرد بالمِثل فَقط!"

***#يلينا نيدوغينا: رئيسة تحرير #الملحق_الروسي، وعضو مؤسس وقيادي للاتحاد الدولي للصحافيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء (وحلفاء) #الصين.**

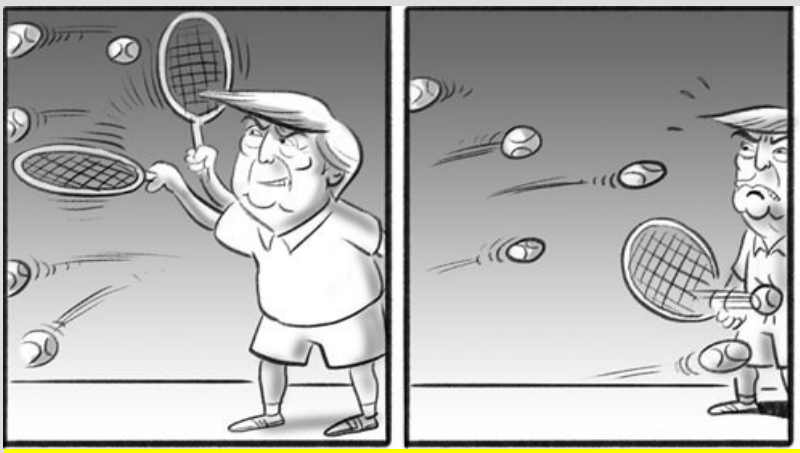

كاريكاتير صحيفة غلوبال تايمز الصينية حول الحرب التجارية للرسام ليو روي بتاريخ ٢٤-٦-٢٠١٨:

ترامب لن يستطيع رد كل الكرات التي أطلقها

الصين ودورها في حلحلة المشاكل الدولية

موقع الصين بعيون عربية
عبد الإله جبر المهنّا

خلال العقود الماضية، كان هناك قطبان اقتصاديان يشكلان عصب الاقتصاد العالمي، وهما العالم الرأسمالي والنظام الاشتراكي، إلى جانب دول العالم الثالث والتي كانت بمعظمها فقيرة. كنا نلاحظ حينها أن هناك محاولات من منظومة الدول الاشتراكية لتنمية قدرات الدول النامية، وبالضد من ذلك كانت الدول الغربية الاستعمارية تسعى جاهدة لسلب ثروات تلك الدول، بالإضافة إلى شدة التنافس العسكري التسليحي والذي كان يرهق ميزانيات الكثير من الدول.

في خضم هذه المنافسة، كانت جمهورية الصين الشعبية قد دخلت مرحلة جديدة وهي مرحلة الاصلاح والانفتاح، في ظل قيادة شابة طموحة تتمتع بروح عالية من الانفتاح على العالم. وفعلاً حدثت قفزة اقتصادية هائلة وتزايد معدل النمو للاقتصاد الصيني وبوتيرة عالية وثابتة، مع ما كان يحيط بتلك التجربة من مخاطر، ولكن حكمة القيادة الصينية ودقة وضع الخطط كانت كفيلة بالنجاح، مع مثابرة الشعب الصيني بالعمل الدؤب والمتواصل، وهنا ظهرت الصين كقوة اقتصادية، انعكست ايجابياتها على مختلف دول العالم.

وبعد تفكك منظومة الدول الاشتراكية، شهدنا تفرّد الاتحاد الاوربي وكندا وأمريكا بالاقتصاد العالمي، ومع تنامي دور الاقتصاد الصيني ومع ظهور منظمات اقتصادية في آسيا، ظهرت سنغافوره وماليزيا، بالإضافة إلى القوة الاقتصاديه اليابانية، حيث كانت منظمة التعاون الاوربي وأمريكا وكندا وروسيا تمثل٥٪ من سكان الارض، ومقابل هذا بادرت الصين لإقامة منظمة اقتصادية من أجل انعاش اقتصاد الكثير من الدول، وتم تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي، وقد شهدت مدينة شنغهاي انعقاد دورتها الرابعة عشر قبل ايام في المدينة نفسها، بحضور قادة الدول المنضوية اليها، وقد افتتح الرئيس شي جين بينغ الاجتماع، وتم التنويه إلى أن المنظمة تمثل أكثر من١٠٪ من سكان الكرة الارضية. ومن جهة اخرى بادرت الصين إلى إطلاق مشروع الحزام والطريق لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري للدول المنضوية في المشروع، ونلاحظ هناك فارقاً في توجه امريكا الاقتصادي، حيث ان أمريكا تستهدف أولا تسييد اقتصادها دون وازع اخلاقي، إذ تقترن كل تصرفاتها بسياقات خارج الإطار المتعارف عليه دولياً، وبعيداً عن الالتزام بالأُطر الأخلاقية، بل تتعداها إلى ممارسات رأسمالية جشعة. وهنا نلاحظ توجه أغلب دول الاتحاد الاوربي نحو الصين، حيث وجدت فيها ركن الحل، بعد أن أصيبت بخيبة الأمل من تصرفات الإدارة الامريكية، وتخليها عن التزاماتها الدولية، وتنصلها من المعاهدات، وظهر هذا جلياً بانسحاب امريكا من الاتفاق النووي الايراني، ومن نتائجة الإضرار بمصالح الشركات الاوروبية العاملة في إيران، وكذلك وجدت أوربا دور الصين الفاعل في حلحلة الأزمة الكورية، فقد بادرت المانيا للتوجه نحو الصين إدراكا منها للدور الذي تلعبه الصين بإيجاد حلول لمعظم المشاكل الناتجة من انسحاب امريكا من تعهداتها وسياستها الضريبية المجحفة تجاه دول الاتحاد الأوروبي، وبعد خيبة الأمل التي أصيبت بها أوروبا، وانعكاس النتائج الكارثية، كان لزاماً على أوروبا أن تتجه نحو الصين لتفادي وضع اقتصادي مقلق، وضماناً لمصالحها في ايران، وتيقنت أوروبا أن الصين هي الضمان لمصالحها من خلال الدور الصيني في المجتمع الدولي.

والجدير بذكره، أن قيام الحكومة الصينية بإنشاء المدينة الموازية للعاصمة بكين، وهي مدينة شيونغآن، والتي تبعد عن بكين٩٠كم، حيث تم ربطها بسكة حديد وقطار فائق السرعة يقطع المسافة ب٣٠ دقيقة، وإليها قامت الحكومة بنقل الكثير من الإدارات الرسمية مع مراعاة الكثير من الشروط، منها الصرامة بالحفاظ على البيئة، وتحديد ارتفاع البنايات الشاهقة، مع المحافظة على نسبة كبيرة من المساحات الخضراء، والاستفادة من الأراضي الرخوة شمال البلاد، وتأكيد الحفاظ على ١٤٠بحيرة فيها وبمساحة٣٦٠كيلو متر مربع، وتزويد المدينة بقاعدة علمية ذات تقنيات عالية، وتوفير مكننة عالية التقنية تتيح للمستثمرين إنتاجاً عالي الجودة، وهذا بدوره سهّل التبادل الاستثماري الناجح مع بقية دول العالم.

ويمكن تلخيص النتائج الاقتصادية لإنشاء هذه المدينة بالآتي ١: نشوء صناعات متقدمة عالية الجودة وتكنولوجيا تتماشى مع المعايير العلمية والتطورات الصناعية العالمية؛

التتمة على الصفحة ١٥

تتمة المنشور على الصفحة ١٤

٢/ تغطية المتطلبات الداخلية والخارجية وبالتكامل بين الاثنين؛ ٣/ إيجاد نظام متكامل يعتمد على آخر التطورات والابتكارات العلمية والتقنية في معظم البناء الاقتصادي.

وتعتبر هذه المدينة رافداً آخر لما حققته شنغهاي والتي أوجدت معلماً جديداً للنظام الاقتصادي العالمي، نتيجة الثقل الاقتصادي للصين في العالم، إذ تسعى الصين من خلال منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي إلى إيجاد صيغ للتعاون الاقتصادي سواء بين الدول المنضوية بالمنظمة أو الاتحاد الاوربي وكندا والولايات المتحدة الامريكية، على أساس التبادل التجاري وتبادل المنفعة بعدالة، وهذا كله سيصب بمصلحة تقوية الاقتصاد العالمي، ومن أجل تقوية النقد الصيني وعملات باقي الدول التي تتعامل معها الصين اقتصادياً، وهو ما سينعكس بالايجاب على الوضع الأمني للدول المحيطة بالصين، ونشوء نظام أمني مستقر ينعكس على التقدم الاقتصادي ويكون عامل أساس في نجاح مشروع الحزام والطريق.

ومن جانب آخر نجد أن حجم التبادل التجاري مع روسيا بلغ ٢٠٠ مليار دولار مع نشوء تعاون اقتصادي في مجالات الطاقة والطاقة النووية وطرق المواصلات، حيث من المؤمل ان تقوم روسيا ببناء خمس محطات نووية في الصين، وقيام الشركات الصينية ببناء خط سكك حديدية تصل إلى موسكو، بالرغم من عقبة برودة الجو في المنطقة التي ستمتد من خلالها السكة الحديدية.

والجدير بالذكر ان هناك نية بتوجية الدعوة لدول أخرى للانضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي، حيث سيسهم انضمامها بفوائد اقتصادية وتجارية لبلدانهم والاستفادة من نشوء بنى تحتية مثل المواصلات والموانئ.

ومن المتوقع أن نشهد خلال السنوات القادمة تقدما للصين على أمريكا في المجال الاقتصادي، وقد توجه الدعوة لأمريكا للانضمام إلى منظمة شنغهاي نتيجة لتعاظم التعاون الصيني مع روسيا والاتحاد الاوربي وكندا، وللجوء أوربا وكندا نحو الصين، كنتيجة منطقية لإصابتها بخيبة الأمل تجاه الولايات المتحدة الامريكية لكونها اصبحت تعتمد ضرائب مجحفة على الدول الاخرى، وكذلك لإخلال امريكا بتعهداتها الدولية.

#عبدالاله جبر المهنا: عضو ناشط في المجموعة الرئاسية #العراقية الأولى – الأول من أكتوبر٢٠١٦/ الذكرى الـ٦٧ لتأسيس جمهورية #الصين الشعبية، ومسؤول متابعة الأنشطة في مجموعة #الاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب #أصدقاء (وحُلفاء) #الصين، وكاتب ومهتم بالتاريخ والنشاط الصحفي، وناشط في التيار الديمقراطي من أجل الاصلاح.

كاريكاتور نشرته الصحافة العالمية ينقل قصة حقيقية تتعلق بكون كل القبعات التي وزعها فريق الرئيس الأميركي دونالد ترامب والتي تحمل عبارة "لنجعل أميركا عظيمة مرة أخرى" قد صُنعت في الصين وليس في الولايات المتحدة

الصّين دولةٌ إقتصاديّةٌ جبّارةٌ لا تخشى التّهديد

الصّين دولة كبيرة اقتصادياً وتصنّف في مصاف الدول المتقدمة تنموياً، حيث يَعرف اقتصادها نمواً ملموساً، بفضل تطور الاستثمار، وفرة الإنتاج وتنوعه، ونمو التجارة من خلال الصادرات والواردات، حيث أنها تسير نحو بلوغ القوة الاقتصادية الأكبر في العالم، مما يجعلها تتقدم على نظيراتها من الدول الكبرى الأخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

الصّين وبفضل التسيير الأمثل للدولة من لدن الحزب الشيوعي الصيني الباني، وحكمة أمينه العام وربّان دفّته الرئيس شي جين بينغ، تواصل الدولة في عمليات الاستثمار لتعبيد مستقبلها الآمن، وخلق المزيد من فرص العمل، وبناء البُنى التحتية، وتمويل التعليم والتكنولوجيا، وتطوير الصناعة والتجارة ساعية بذلك إلى رفع نسب نمو ناتجها الإجمالي المحلي، في حين تغرق الولايات المتحدة وأوروبا في مرحلة من تباطؤ النمو الاقتصادي.

وبفضل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح في جمهورية الصين الشعبية منذ أربعة عقود ونيّف، صار للصين مستقبل واعد جداً، حيث حقّقت نجاحاً ملحوظاً في العديد من المجالات، مثل التقدم والكفاءة في التصنيع، وتكنولوجيا البيانات الكبيرة، والاتصال، والفضاء، والسكك الحديدية عالية السرعة، والطاقة النووية، وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، التعليم والطب غيرها.

ونتيجة لهذا الأمر، بدأت الولايات المتحدة الأميركية تنظر إلى الصين على أنها قوة صاعدة لها دورها الإقليمي والعالمي، ولكنها ترى في الوقت نفسه بأن تقدّم الصين بشكل متسارع يُشكّل تهديداً لمصالحها الحيوية وأمنها القومي، ويضعف من تأثيرها أو زعامتها المُفترضة على العالم.

لقد أصبحت العلاقات الصينية الأمريكية مؤخراً علاقات معقدة تتراوح بين التقارب حيناً والتصارع حيناً أخر، بسبب الاختلاف في مناهجهما وأيديولوجيتهما في مختلف المناحي، والمؤكد أن التصعيد و"التهديد" يأتي دائماً من الجانب الأمريكي بالذات!

وفي ظل قيادة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لبلاده، وسياسته "المُلفتة للانتباه!"، وتفكيره التسلطي والعدواني، ومبادراته الأحادية الجانب ومواقفه المتشدّدة، ونظرته على أن بلده أمريكا هي سيّدة العالم وهي الأقوى، جاءت الكثير من قراراته في منحى سالب ومخالفة لقرارات مَن سبقوه من رؤساء الولايات المتحدة، وبخاصة الرئيس باراك أوباما، فقراراته مثيرة للجدل من طرف دول العالم ومن المواطنين الإمريكيين أنفسهم حتى.

وقد أُدخل الى ميدان العلاقات الدولية، منذ مطلع العام الجاري، عدة مستجدات عملت على زعزعة التحالفات الدولية التقليدية التي طبعت مسيرة العالم لفترة طويلة من الزمن، وكانت أغلب القرارات "الجريئة!" مصدرها الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس دونالد ترامب، الذي يمضي قدماً في تنفيذ وعوده الانتخابية وشعار حملته "أمريكا أولا!"

ورغبة من واشنطن بفرض سيطرتها وهيمنتها على العالم، ها هو ترامب يفتح باب حرب تجارية جديدة أو متجددة قد تكون منهكة للعالم، من خلال فرض تعريفات جمركية على واردات أمريكا من المنتجات الصينية، وقد تطال هذه التعريفات دولاً أخرى أيضاً حليفة وصديقة لأمريكا!!!

إن للصين سياستها الراشدة والحكيمة والمتميزة التي يشهد الجميع لها، وتستمدها من تاريخها وثقافتها العميقة، وهي لا تتطلع إلى خوض أي حرب، مهما كان نوعها وشكلها ولا تفكّر بهذا الأمر، سواءً أكانت تجارية أو غيرها، بل تسعى لانتهاج سياسة الوفاق والسلام وتحقيق الربح المشترك وإفادة الغير من خلال مبدأ "رابح – رابح"، ولا تسعى إلى أن تشكّل تهديداً على غيرها من دول العالم وشعوبه، مهما كان نوعه.

وذلك ما جعل الصين ترد على الإجراءات الأمريكية الأخيرة بنفس المستوى، أي بفرض تعريفات جمركية على وارداتها الأمريكية بنفس النسبة ونفس القيمة، في حين كان بإمكانها اتخاذ إجراءات أكثر حزماً وقوة، وبتطبيقها المثل العربي "السن بالسن والبادئ أظلم!"

وفي تصريحات لشخصيات صينية رزينة، أن فرض رسوم ضخمة على المنتجات الصينية كوسيلة ضغط على الصين لن يُحقق شيئاً، والقيادة الصينية لن تغير من مبادئها تحت أي ضغط ، وعندما يواجه الاقتصاد الصيني مشكلة ما تسعى الصين لإيجاد حلول بنفسها وليس بتوجيه اللوم للآخرين.

التتمة على الصفحة ١٧

تتمة المنشور على الصفحة ١٦

وإن كل الاتفاقيات التجارية التي توصلت إليها الصين مع الجانب الأمريكي تندرج عموماً تحت قواعد منظمة التجارة العالمية، وما بادرت به واشنطن هو خرق واضح لتلك الاتفاقيات.

ومن بين تلك القرارات، انسحاب إدارة ترامب من مؤسسات واتفاقيات متعددة الأطراف، مثل واتفاق باريس للتغير المناخي، والاتفاق النووي الإيراني، ومنظمة التربية والعلوم والثقافة للأمم المتحدة، وانسحابها مؤخراً من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ورغبة من واشنطن فرض سيطرتها وهيمنتها على العالم، ها هو ترامب يفتح باب حرب تجارية غير واقعية.

ولو عدنا إلى تحليل بعض المواقف الأمريكية الأخيرة، نأخذ على سبيل المِثال الأزمة النووية الكورية، فإن الرئيس ترامب يريد كسب نقاط إيجابية لصالحه كما يهيأ له وبخاصة أمام شعبه المُحَاصَر بالإعلام الداخلي الموجّه.

ففي الوقت الذي يواجه المجتمع الدولي فيه القضية الفلسطينية والمسألة النووية الإيرانية، يريد الرئيس الأمريكي أن ينفرد دون غيره بتسوية سلمية، لكنها عملياً غير مضمونة، لملف شبه الجزيرة الكورية، الذي بقي حبيس صراعات الحرب الباردة طويلة الآجل، لعقود كثيرة بعد الحرب الكونية الثانية، فهو يريد أن يُسوّق صورة رجل السلام وفي نفسيته عقدة باراك أوباما الذي تحصّل على جائزة نوبل للسلام، فكل خطاباته هي انتقاد لسلوك أوباما خصوصاً في المسائل المالية، من خلال الاتفاقيات التجارية، العابرة للأطلسي أو النافتا مع كندا والمكسيك، وانتقاده للتسوية النووية الإيرانية التي أعتبرها أسوأ اتفاقية في التاريخ الدبلوماسي الأمريكي.

إجمالاً إن إدارة ترامب تتفاعل مع وحدات النظام الدولي في الاتجاه الذي يكبح التغييرات السريعة التي تعطي نقاطاً لمنافسيه الصينيين، الروس والأوروبيين وتفقد الولايات المتحدة عناصر قوتها كإمبراطورية أحادية، أصبحت البشرية تنظر الى أنها إلى زوال.

ومن المؤكد أن الصين تحافظ وستبقى تحافظ على مصالحها الاقتصادية ومصالح شعبها، وتحقيق الحياة الرغيدة للمجتمع الصيني بحسب الخطط الموضوعة، وستستمسك بالمستوى التقدمي الذي وصلت إليه، بكل حزم وحكمة وجدية، ولن تتأثر بتلك الإجراءات الأمريكية الأُحادية الجانب أو غيرها، ولن تخشى أي تهديد من أية جهة كانت، فالصين كانت قوية و ستظل قوية، بل قوة بعدل وإحسان وإنسانية وافرة.

*** عبد القادر خليل:كاتب ورئيس مجموعات الجزائر للاتحاد الدولي للصحافيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء الصين، وخريج الإتحاد السوفييتي، ورئيس رابطة أصدقاء الصين بالجزائر، وصديق قديم ومتابع للقسم العربي لإذاعة الصين الدولية CRI، وناشط بقراءة وتوزيع مجلة "الصين اليوم" منذ عشرات السنين، ومستمع ثابت للقناة العربية لتلفزيون الصين المركزي CCTV.**

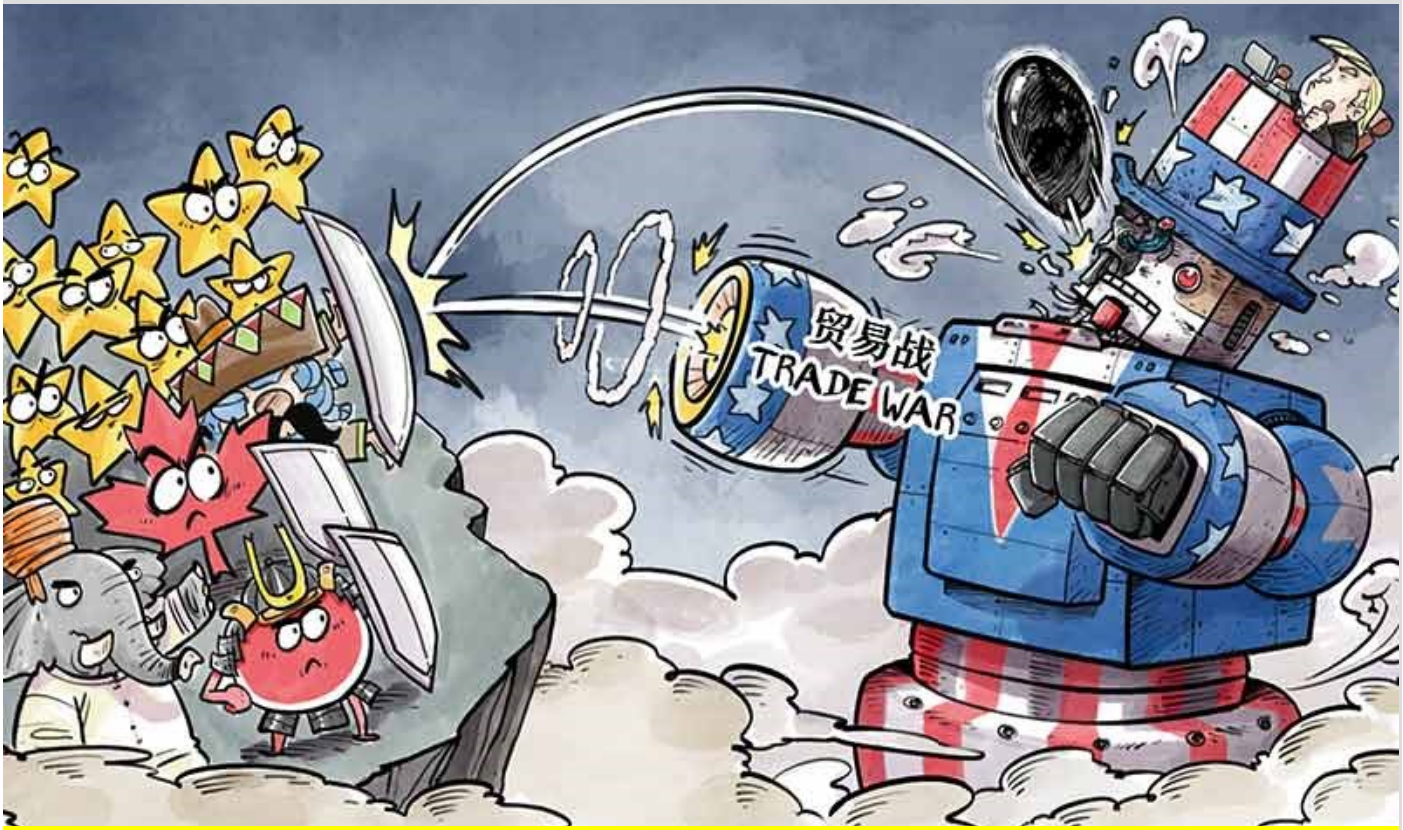

كاريكاتير في صحيفة تشاينا دايلي الصينية بتاريخ ٤-٧-٢٠١٨ يعرض للرؤية الصينية للحرب التجارية التي يشنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مواجهة العالم، بما فيه أصدقاء الولايات المتحدة الأميركية

الصّين: مُستقبل الاقتصاد العالمي

موقع الصين بعيون عربية

مراد بن عيسى

تعد جمهورية الصين الشعبية الصديقة، واحدة من كبريات الدول تطوراً في جميع مجالات الحياة، وبخاصة في مجال الاقتصاد، إن لم نقل هي رقم واحد عالمياً، نتيجة سياسة الانفتاح الخارجي الأوسع، والتعاون والتبادل الدولي الأسرع على صعيد القارات الخمس، وهو ما جعل منها قطباً اقتصادياً جوهرياً. فسياسة الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني الرئيس الرفيق شي جين بينغ، الذي رسم معالم الطريق الواضح لسياسة بلاده، قد وضعتها على السكة الصحيحة ومكّنتها من أن تصل إلى تطور ورقي وازدهار على عدة أصعدة ومحاور، وكان لحنكة الرئيس شي السياسية والاقتصادية دوراً حاسماً في مضاعفة حجم التبادلات التجارية. أضف الى ذلك، قوة الشعب الصيني الذي بنى سور الصين العظيم. لقد أوصل هذا الشعب المنتوج الصيني إلى أبعد الحدود كماً ونوعاً، فغيّرت سياسة جمهورية الصين الصديقة مجرى العالم إقتصادياً وتجارياً، فمَن منّا لا يلبس أو يستعمل منتوجاً صينياً؟!

هذا النجاح والمرتبة التي وصل إليها الاقتصاد الصيني، أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في دوامة وأزمة، وجعلت العلاقة بين البلدين يكتنفها الغموض، وعُرضة لتأثّر سريع بعدة عوامل. هذه العلاقة التي كانت في السنوات الماضية تشهد شبه استقرار ووضوح، بخاصة في القرارات المُوحَّدة بين البلدين، والتوتر الحاصل مع تايوان، لكن أطماع الوافد الجديد للبيت الأبيض الرئيس ترامب وسياسته الرعناء، التي تعتمد على الربحية والهيمنة والسيطرة العالمية والتدخل في شؤون الغير، وتخوّف الأمريكان من القوة الصينية العظمى، وما وصلت إليه من ازدهار ورقي وزيادة في حجم التبادل التجاري، أدت الى تشنج في العلاقة الاقتصادية، بخاصة بعد التصريحات الاستفزازية لترامب، لا لشيء إلا لأنه يُدرك تماماً أن جمهورية الصين الشعبية تتفوق على أمريكا وإن حدثت حرب اقتصادية فستفوز الصين بدون منافسة، وهذا الأمر واضح وجلي للجميع، حيث الاقتصاد الصيني يضرب أطنابه في كل أرجاء المعمورة، ونشهد في هذا المقام ونُثمّن سياسة الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني رئيس الجمهورية الرفيق شي، لا سيّما السياسة الخارجية، وسعيه بحرص شديد لتطوير العلاقات مع جميع الدول، الأمر الذي كان له الأثر الأبرز والدور الأفعل في هذا النجاح والتفوق في جميع مجالات الحياة، ونحن ندرك حجم التبادل التجاري بين الصين وباقي دول العالم، فقد تفوّقت جمهورية الصين الشعبية في مجال التعمير والبناء، والهياكل المنشأة على المستوى العالمي تشهد على ذلك في التجارة والصناعة، وحجم التبادلات واضح كماً و نوعاً، وغطت متطلبات السوق العالمية كل هذا، ما جعل أمريكا تدق ناقوس الخطر، وزادت العلاقة في التوتر حيث انتقد الرئيس الأمريكي سياسة الصين، والتي نراها على العكس مما إدعى، ممتازة ومتميزة، وتبعث على التطلع الى الأُفق، حيث عادت بالفائدة على الجميع، وحَسّنت كثيراً علاقة جمهورية الصين الشعبية بباقي الدول على المستوى العالمي، ومنها الأخوة الأشقاء العرب، ونسي دونالد ترامب سياسته الربحية والتي تقودها تصريحاته وتحركاته الاستفزازية.

الجميل في الأمر، هو إدراك الأخوة والرفاق والأصدقاء الصينيين لما يحصل من أحداث جسام، ومدى وطبيعة تعاملهم مع تصريحات الأمريكيين وتهديداتهم، حيث حذّر متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية الأمريكيين من حفر حفرة سيقعون فيها هم أنفسهم، أي الأمريكان.

وأرى شخصياً، وإلى جانب رأي المجتمع الدولي، أن أمريكا ستخسر حربها الاقتصادية مع الصين. وفي هذا المجال أُشيد وأُثمّن وأُعزز سياسة الرفيق الرئيس الصيني شي جين بينغ وحزبه الحاكم وحكومته الموقرة، وأُعرب عن إعجابنا الشديد بكيفية معالجتهم للمشكلة التي ترسمها واشنطن، وأُعلي من تعاونهم الشريف على تطوير بلدهم وتعميق حجم ثقافة الشعب الصيني وتوسيع دوره في معركة التشييد والبناء، ونؤكد أن أمريكا وحلفاءها لن يستطيعوا مضاهاة الصمود أمام القطار الصيني السريع، ونتطلع في السنوات القادمة إلى سيطرة صينية اقتصادية وزيادة حاسمة في حجم التعاملات والتبادلات التجارية والاقتصادية الصينية – الدولية، في ظل السياسة الرشيدة والقرارات الرئاسية الصائبة والحصيفة في الانفتاح ودخول رأس المال الأجنبي إلى الصين ومنه للعالم، لدعم الاستثمارات الصينية والأجنبية وبخاصة من العالم الثالث، والتي باتت المحرك الرئيسي لعجلة النمو العالمي.

#مراد_بن_عيسى: نائب رئيس المجموعة الرئاسية الاتحادية لفرع #الجزائر للإتحاد الدولي للصحافيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء الصين، ورئيس مصلحة النشاط الثقافي بدار الثقافة لولاية ورقلة (الجزائر)، وعضو رابطة أصدقاء #الصين في الجزائر ونوادي قراء مجلة "الصين اليوم" وأصدقاء إذاعة الصين الدولية CRI، ومتابعي الفضائية الصينية العربية CGTN..

في نطاق تنامي حرب الاستراتيجيات المتعالية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بعد صعود الأخيرة، والتي من ابرزها الحرب التجارية المشتعلة، التي هي في جوهرها حرب ايستراتيجية للسيطرة على صناعات التكنولوجيا العالية، برزت مؤخرا جولة جديدة من جولات هذه الحرب في مجال أكثر تأثيرا على الاقتصاد العالمي، وخاصة اقتصاد المنطقة العربية، ألا وهي حرب البترو-يوان مقابل البترو-دولار.

نظام البترو- دولار

في بداية سبعينات القرن الماضي، وبعد فك ارتباط الدولار بالذهب اصبح الدولارعملة ورقية عادية شأنها شأن أية عملة أخرى. لكن بعد اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية سنة ١٩٧٣م، وقيام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) بحظر نفطي فُتح المجال لاندلاع حرب موازية يخوضها الدولار الأمريكي لاستعادة هيمنته العالمية. فقد أدى الحظر الذي تبنته الدول العربية المصدرة للنفط إلى تضاعف أسعاره أربع مرات بحلول سنة ١٩٧٤م (من ٣ دولارا إلى ١٢ دولارا للبرميل)، وهكذا ولد من رحم هذه الحرب نظام البترو-دولار المشؤوم بعد ارتماء السعودية في احضان امريكا، وربط النفط بالدولار،الذي تتحكم أمريكا وحدها في طباعته، وبالتالي تتحكم في أسعار النفط السلعة الاستراتيجية الأكثر تداولا في العالم . هذا النظام حول البترول من سلاح تقليدي في يد العرب للضغط على الدول الغربية إلى سلاح اقتصادي عالمي فتاك في يد أمريكا بل الأدهى والأمر، أن " نظام البترو-دولار" حول العرب إلى مذنب صغير يحترق من الداخل بالدوران في الفلك الأمريكي.

نظام البترو- يوان

أصبحت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم خلال العام المنصرم، حيث بلغت وارداتها منه حوالي ٨,٤ مليون برميل يوميا، وفي نهاية الشهر الماضي أعلنت عن افتتاح بورصة شنغهاي العالمية للطاقة لتداول عقود النفط المقومة باليوان الصيني، والقابل للتحويل إلى الذهب عند الطلب. اليوان الصيني، والنفط، والذهب ترابطهم يشكل ثالوثا بديلا عن نظام البترو-دولار، ويؤسس لنظام جديد عرف بإسم نظام البترو-يوان الذي تسعى الصين من وراءه إلى تعزيز صوتها في تسعير النفط عالميا على المدى القصير ، وعلى المدى البعيد تسعى الصين إلى التوصل إلى تأسيس نظام عالمي جديد لتداول أسعار النفط يتماشى مع مصالحها في مجال الطاقة . نظام البترو- يوان الجديد لا تقتصر أهميته على توفير ملاذ للدول المناوئة لأمريكا فحسب بل قد يشكل مخرجا للدول الآسيوية التي طالما تطلعت إلى سوق آسيوي للنفط قريب منها، ولا يتأثر بالعوامل المحلية الأمريكية، كما قد يشكل دعما لدول بريكس التي تسعى إلى الحد من هيمنة الدولار الأمريكي .

الخسارة الصينية في الشرق الأوسط

تعتبر الصين من بين أكبر الخاسرين في الأزمة الخليجية القطرية، فهذه الأزمة جعلت مصير أهم استراتيجيات الصين في المنطقة في مهب الريح، فلا اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي وقعت، كما أن الغموض بدأ يلف مصير مركز تسوية العملة الصينية اليوان بالعاصمة القطرية الدوحة، الذي يعتبر الأول على مستوى منطقة الشرق الأوسط، و شمال أفريقيا، هذا بالإضافة إلى مصير مبادرة "الحزام و الطريق " في منطقة الشرق الأوسط. المنطقة التي تتجلى أهميتها في كونها الحلقة المحورية الجامعة، التي يتم عبرها التبادل الثقافي، والحضاري، والاقتصادي، وحتى الأمني بين الشرق، والغرب من جهة، ومن جهة أخرى إحدى أهم المناطق المستهدفة بهذا الانفتاح الصيني، كونها إحدى الأسواق الكبيرة للبضائع الصينية.

إن دعم نظام البترو – يوان قد يكون فرصة العرب الأخيرة للتكفير عن ذنب المشاركة في تشكيل نظام البترو-دولار، الذي مكن أمريكا من اختطاف الاقتصاد العالمي، وتحويل العالم بأكمله إلى عمال ومصنع لدى العم سام، كما أنه يتيح الفرصة الأخيرة للعرب للفهم أكثر أن عالم القطب الواحد قد ولى بدون رجعة، العالم اليوم أصبح متعدد الأقطاب، ولا بد من وضع قدم عربية في المركب العالمي الجديد، الذي تقوده الصين بحكمة، وخبرة، وسلام البحار الصيني المسلم تشنغ خه الذي قاد سبعة رحلات بحرية إلى عدة دول عربية و إسلامية في الفترة مابين (١٤٠٥ - ١٤٣٣) قبل اكتشاف القارة الأمريكية الشمالية.

العرب اليوم بين خيارين: خيار مواصلة الدوران في الفلك الأمريكي من خلال تسعير وبيع النفط عالميا بالدولار، أو خيار وضع بعض البيض في السلة الصينية ببيع جزء من النفط للصين باليوان. الصين التي بكل ثقلها وحضارتها لم تعد بعيدة عن منطقتنا العربية بل أصبحت ترتبط بها مباشرة عن طريق ميناء جوادر الباكستاني المطل على بحر العرب، والذي تملك حقوق تشغيله ٤٠ سنة، والذي يعتبر عينها على العرب.

***كاتب من موريتانيا متخصص بالشأن الصيني**

تعليق: الصين ترفض الإتهامات الأمريكية حول (التجارة غير العادلة)

صحيفة الشعب الصينية -
٢-٧-٢٠١٨
سوي شياو هوي: نائب مدير مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية بالمعهد الصيني للقضايا الدولية:

لا تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الأخيرة، عن كيل الشتائم للصين بشأن القضايا التجارية. حيث ألقى وزير الخارجية الامريكى بومبيو فى نادي ديترويت الاقتصادى، خطابا حول انهاض الاقتصاد الامريكى، إستخدم فيه مصطلح"المفترس" في وصف الاقتصاد الصينى. كما اشتكى مما أسماه "المنافسة غير العادلة" التي تفرضها الصين. وعند حضوره المنتدى، إتهم نائب وزير التجارة الأمريكية المكلّف بالتجارة الدولية الصين بممارسة "الإقتصاد غير السوقي"، وقال إن ذلك يمثل تهديدا للصناعة الاستراتيجية الأمريكية.

لا يتورع المسؤولون الأمريكيون عن إطلاق الإتهامات جزافا للصين، ويتعمّدون إلباس الصين قبّعة "التجارة غير العادلة"، لتحقيق أهداف ذاتية على حساب الصين.

أولا، إن ما تمارسه الولايات المتحدة في الوقت الحالي، لا يخدم سوى الحرب التجارية التي توقدها هي بنفسها، فالسياسات الإقتصادية والتجارية التي تتخذها الولايات المتحدة لها طابعا حمائيا وأحاديا واضحا لالبْس فيه. وسواء "التحقيق ٢٣٢" أو "التحقيق ٣٠١"، فإنهما يتعارضان مع المعنى الصحيح للتجارة الدولية. إن التجارة سلوك متعدد الأطراف وثنائي، يعزز مصالح جميع الأطراف، وعليه ينبغي أن يقوم على أساس المنفعة المتبادلة والفوز المشترك. لقد أثبت التاريخ مرارًا أن الحرب التجارية تعدّ فعلا يتعارض مع اتجاه تقدّم العالم، وأن هذا السلوك غير فعّال وتجاوزه الزمن. حيث تصرّ الولايات على التلويح بعصا الحروب التجارية الضخمة دون سبب حقيقي، وتستخدم ذريعة "التجارة غير المتساوية."

ثانيا، يهدف تأليب الرأي العام على مايسمى "العدالة التجارية" في أمريكا، إلى تحقيق أهداف سياسية محلية. في أغسطس ٢٠١٦، ألقى ترامب، المرشح الجمهوري للرئاسة، كلمة في نادي ديترويت الاقتصادي للإعلان عن خطته الاقتصادية. وكانت وعود إعادة الصناعات التحويلية، وطمأنة أصحاب الياقات الزرقاء العاطلين عن العمل، من بين أهم الأسباب التي أدّت إلى فوزه في الإنتخابات. ومع اقتراب الانتخابات النصفية، أعاد وزير العدل الأمريكي مرة أخرى إثارة " نظرية التهديد الإقتصادي الصيني" في ديترويت، حيث تتضح نية الإدارة الحالية جليا في تعبئة الرأي العام للحصول على المزيد من الأصوات.

ومهما تكن ممارسات الولايات المتحدة في الولايات المتحدة بإحترام كبير. إذ باسم "التجارة متبادلة المنفعة"، قامت الولايات المتحدة بتنفيذ سياسة "أمريكا أولا"، وهي السياسة التي أثارت إحتجاجات قوية من عدة أطراف. وأعلن على إثرها الاتحاد الأوروبي والمكسيك وكندا والهند وتركيا عن فرض تعريفات انتقامية على الولايات المتحدة.

غير أن الواقع قد أثبت بأن أمريكا لم تخفق في إسترجاع عافية الصناعة التحويلية فقط، بل برزت عدة مشاكل أخرى مثيرة للقلق. وهو مادفع عدة شركات معروفة إلى "الفرار"، تجنبا للأثار السلبية الناجمة عن سياسات الحكومة.

حري بالولايات المتحدة اليوم مراجعة العديد من الأخطاء التي ترتكبها، بدلا من إتهاماتها المتتالية للصين. لأن تصرفاتها الأحادية، قد تنجرّ عنها عواقب تضر بها هي قبل الآخرين.

الأمريكية، فإن الصين لا ولن تقبل إتهامات التجارة غير العادلة.

يحظى الدور الصيني في دفع التعاون المنفتح بإعتراف واسع. وقد نشرت الصين مؤخرا كتابا أبيضا تحت عنوان "الصين والتجارة العالمية"، أوضحت من خلال مجموعة من الحقائق إلتزام الصين بمبادئ التجارة الحرة، ووفائها بكامل تعهدات الإنضمام إلى المنظمة، وفتح السوق على نطاق واسع وتحقيق المصالح المتبادلة والفوز المشترك، إلى جانب إثبات جرأتها كدولة كبيرة على تحمل المسؤوليات المنوطة بها.

تلتزم الصين بتحقيق تنمية عالمية مشتركة أكبر، من خلال بذلها جهودا مستمرة في هذا الجانب، والانفتاح على العالم الخارجي. بالإضافة إلى تشجيع العولمة الاقتصادية لتكون أكثر انفتاحًا وشمولية وتوازنا ومربحة للجانبين. وقد علق متحدث باسم منظمة التجارة العالمية على الكتاب الأبيض الصيني قائلا: إن أمانة منظمة التجارة العالمية "تقدر كثيرا دعم الصين القوي لمنظمة التجارة العالمية." لا يحظى، معيار "المعاملة العادلة المتبادلة"